نظام النافذة الواحدة وأثره على جذب الاستثمار

دراسة مقارنة تطبيقية على مصر

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحثة

نهـــــى أحــمد أبو النجـــا قنـــديل

لجنة المناقشة والحكم

أ.د/ رضـــا عبـــد الســـلام إبـــراهيـــم

مشرفا ورئيسا

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب – كلية الحقوق جامعة المنصورة

ومحافظ الشرقية الأسبق

٢٠٢٤

مقدمة:

توفر النافذة الواحدة العديد من الفوائد لجذب الاستثمار في مصر، حيث تساعد على تقليل الوقت والجهد المبذولين في إنشاء الشركات والمشاريع الاستثمارية، كما تحسن بشكل كبير تجربة المستثمرين مع الحكومة وتسهل عليهم الوصول إلى الخدمات الحكومية بشكل أسرع وأكثر فعالية.

وتعمل النافذة الواحدة على تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي، حيث تجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار في مكان واحد وتوفرها بطريقة مرتبة وسهلة الوصول إليها، مما يزيد من الثقة والشفافية في عملية الاستثمار.

وتساعد النافذة الواحدة أيضاً على توحيد الإجراءات والمعايير الحكومية المتعلقة بالاستثمار، وتسهل عملية التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة المعنية بالاستثمار، مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء والتباين في الإجراءات والتسهيلات المتعلقة بالاستثمار.

وبالنسبة للمستثمرين، فإن النافذة الواحدة تساعد على تقليل التكاليف المرتبطة بالاستثمار، حيث تقلل من الوقت والجهد والمال اللازمين لإنشاء الشركات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وبشكل عام، تعمل النافذة الواحدة في مصر على تحسين بيئة الأعمال في البلاد وزيادة الجاذبية للاستثمار، وتسهل عملية الاستثمار وتعزز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي في مصر وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

وتشمل البيئة المؤسسية نوعية المؤسسات الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية التي تضع أصول اللعبة وتعمل على التطبيق العملي لها على أرض الواقع، فالمؤسسات هي المنوط بها اقتراح وصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المستوى الكلي والقطاعي والجزئي بصورة شفافة وبما يحقق العدالة التوزيعية لكافة العناصر الإنتاجية المشتركة في تحقيق قيمة مضافة حقيقية للمجتمع أو القطاع أو الوحدة الاقتصادية.

ويأتي الاستثمار كأحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي توليها السياسات الاقتصادية للدولة أو القطاع أو الشركة أهمية كبيرة في الأجل القصير والمتوسط والطويل؛ فالاستثمار هو قاطرة العملية الإنمائية والتنموية من خلال قوة دفع الذاتية والمضاعفة التي يحدثها الاستثمار في كافة المتغيرات الاقتصادية الأخرى من عوائد لعناصر الانتاج ومن ثم لمستويات الدخول المتحققة وبالتبعية التخصيص مرة أخرى على الاستهلاك والاستثمار.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على:

- مدى احتياج مصر للإصلاح المؤسسي الذي يعتبر من أهم عوامل تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- أهمية الاستثمار باعتباره قاطرة النمو والتنمية لأي دولة وبالأخص الدول النامية ومنها مصر والتي تحتاج لمزيد من الاستثمارات الداخلية والخارجية.
- التعرف على النافذة الواحدة ومن حيث مفهومها ونماذجها وأهميتها ومراحل تطورها وكيف يمكن الاستفادة منها في دعم الاستثمار في مصر.
- قلة الأبحاث العربية – في حدود علم الباحثة – التي تناولت أهمية النافذة الواحدة والإصلاح المؤسسي لجذب الاستثمار في مصر.

ثالثا: أهداف الدراسة:

يهدف البحث من خلال الدراسة الميدانية التعرف على النافذة الواحدة بصفة عامة، والتعرف على واقع النافذة الواحدة في مصر، الدور الذي تلعبه النافذة الواحدة في عملية التنمية الاقتصادية ودعم وتوفير فرص العمل والاستثمارات المحلية والخارجية ، وكذلك التعرف على دور الحكومة في دعم نظام النافذة الواحدة من خلال التشريعات والتسهيلات التي تقدم للمستثمرين، للوقوف على مدى ما تعانيه هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات قد تعوق من جذب المزيد من الاستثمارات إلى مصر، ويهدف البحث أيضاً:-

١- توضيح أهم المعوقات التي تعيق الإصلاح المؤسسي في مصر.

٢- توضيح أهم المعوقات التي تعيق النافذة الواحدة في مصر.

٣- الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في مجال النافذة الواحدة.

٤- توضيح أهمية رقمنة الإدارة في كافة المجالات، وما يتبعه من تسهيل على المستثمرين.

٥- تقديم مجموعة من الاقتراحات والحلول الممكنة لتفعيل دور النافذة الواحدة.

رابعا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر النافذة الواحدة أحد أدوات التنمية الاقتصادية لما توفره من دعم للاستثمار والتيسير على المستثمرين وتطوير الأفكار الإدارية الإبداعية، كذلك دعمها للمشروعات الصغيرة التي تعتبر وسيلة من وسائل مكافحة البطالة وزيادة دخل الفرد، وبالتالي جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

لذا تعتبر النافذة الواحدة بمثابة مؤسسة تعمل على استضافة كافة التراخيص والتصريحات اللازمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة وتوفر لها الدعم والتسهيل المناسب ليتمكن المستثمر من الانتهاء من كافة الإجراءات الخاصة بمشروعه في وقت أقل وبجهد أقل وتكلفة أقل، كما تعمل على القضاء على البيروقراطية والروتين والرشوة وغيرها من مظاهر الفساد الإداري، ومن هنا تلعب النافذة الواحدة دورا هاما وفعالا في دعم ونمو المشروعات المتوسطة والصغيرة والاستثمارات المختلفة.

وتتمثل المشكلة البحثية الرئيسية في التساؤل التالي:

ما هي أهم المعوقات التي تواجه النافذة الواحدة في مصر، وما سبل التغلب عليها؟

وما لها من دور فعال في دعم ونمو الاستثمارات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كذلك البيروقراطية التي تعتبر من أهم موانع الإصلاح المؤسسي ورقمنة الإدارة، وذلك من خلال الأسئلة التالية :

١. ما واقع النافذة الواحدة في مصر؟
٢. ما الهدف من إنشاء النافذة الواحدة؟
٣. ما أهم مراحل تطور النافذة الواحدة ؟
٤. ما أهم التشريعات الحاكمة للنافذة الواحدة في مصر؟
٥. هل تمثل النافذة الواحدة وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات لمصر؟
٦. هل ساهمت النافذة الواحدة في الاستقرار الاقتصادي لمصر في ظل جائحة كرونا؟

خامسا: فرضيات الدراسة:

إلى جانب أسئلة الدراسة ، تقدم هذه الدراسة عدد من الفرضيات منبثقة عن الفرضية الرئيسية للدراسة وهي : توفر النافذة الواحدة العديد من الخدمات المختلفة للمستثمرين مما يساعدها على جذب الاستثمارات وحل مشكلات البيروقراطية والروتين والرشوة والفساد الإداري؛ وبالتالي القضاء على البطالة ودعم الاقتصاد الوطني، وإلى جانب هذه الفرضية الرئيسية هناك قامت هذه الدراسة بطرح عدد من الفروض الفرعية للدراسة على النحو التالي :

١. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النافذة الواحدة ودعم الاستثمار.

٢. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الإدارية المقدمة للمستثمر وحجم الاستثمارات في مصر.

٣. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الإدارة والإصلاح المؤسسي.

٤. يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ بين متوسطات استجابات المبحوثين لواقع النافذة الواحدة كأداة لجذب الاستثمارات والقضاء على المشاكل الإدارية ومشكلة البطالة تعزي إلى (العمر، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي)

سادسا: منهج الدراسة:

لمعالجة الموضوع يتم توظيف مجموعة من المناهج والمقاربات في محاولة للإلمام الجيد بالموضوع محل الدراسة ، وبما يسمح بالحصول على المعلومات الصحيحة والمناسبة، ولتحقيق أهداف الدراسة ورغبة في بلوغ تطلعاتها، تم اعتماد المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج التحليلي.

أ- **المنهج الوصفي:** ويعد أكثر المناهج شيوعا في ميدان البحوث بسبب سهولة ووضوح خطواته، وإمكانية استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة في تحليل بياناته .

ب- **المنهج التاريخي:** والذي يمثل ذاكرة الأحداث وسجل الخبرات السابقة في مجال تجارب الدول المختلفة في مجال النافذة الواحدة.

ت- **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال تحليل نتائج التجارب السابقة للخروج بالدروس المستفادة منها، وكذلك تحليل نتائج الدراسة الحالية.

سابعا: الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

أ- **الدراسات التي تناولت النافذة الواحدة:**

دراسة: به يام محمد طاهر أحمد[1]، هدفت الدراسة للتعرف على سبل معالجة مشكلة التراخي الإداري والمعوقات الإجرائية التي تعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية لإقليم كردستان بالعراق من خلال تبني آلية النافذة الواحدة، ما لهذا النوع من الاستثمارات من أهمية بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية كوسيلة مهمة لجذب رؤوس الأموال والخبرات التقنية ذات الجودة العالية للبلاد، وكمصدر أساسي لتمويل المشروعات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل قلة وندرة الموارد المحلية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن النافذة الواحدة تعتبر نظاما إداريا وآلية في نفس الوقت، وتنحصر مهمة النافذة الواحدة في تمكين الأفراد والمؤسسات من تقديم المعلومات إلى نقطة واحدة، كما توصلت لتعدد أشكال النافذة الواحدة واختلاف أشكالها من دولة لأخرى.

دراسة محمد فتحي محمد حصان[2]، هدفت الراسة لإبراز مفهوم الشباك الواحد وأهدافه ومراحله، وما هي التراخيص اللازمة للاستثمار في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن الشباك الواحد أحد أهم سبل جذب ودعم الاستثمار في مصر لما يوفره من مقومات لعدم العملية الاستثمارية والتسهيل من الإجراءات على المستوى كلا من المستثمرين والموظفين.

دراسة Tatyana Sakulyeva[3]، هدفت الدراسة إلى تنفيذ "النافذة الواحدة" لتقنية المعلومات باعتبارها حدود عمليات الاستيراد والتصدير ملائمة للعديد من التنسيقات الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أنه من أهم مهام الدول في العالم الحديث إنشاء النافذة الواحدة كشروط لأداء أنشطة التجارة الخارجية وتبسيط الإجراءات المرتبطة بها لتصدير واستيراد وعبور البضائع، مما يؤدي بهم إلى تحقيق نمو كبير في التجارة التي يشهدونها اليوم.

---

[1] به يام محمد طاهر أحمد: آلية النافذة الواحدة للتغلب على معوقات الاستثمار- دراسة مقارنة مع التطبيق على إقليم كردستان، العراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٥.

[2] محمد فتحي محمد حصان: سنوات ضائعة – الشباك الواحد لتراخيص الاستثمار في مصر، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٧.

[3] Tatyana sakulyeva, the single window mechanism in the field of external sector of the economy, international journal of civil engineering and technology (ijciet) volume 10, issue 02, february 2019, pp. 2205–2212

دراسة روان محمد رضا السيد بيضون[٤]، هدفت الدراسة لإبراز أهمية دور نموذج النافذة الواحدة في جودة أداء الخدمة، وتحديد الموقف المصري بشأن تنفيذ اتفاق تسهيل التجارة وإجراءات التصديق على الاتفاق، وتحديد الأهداف المستهدفة لتنفيذ اتفاق تسهيل التجارة، وكذلك تحديد المنافع المترتبة على تطبيق نظام النافذة الواحدة، وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك العديد من المنافع المتوقعة من تطبيق نموذج النافذة الواحدة ومنها تسهيل سير إجراءات الاستيراد والتصدير، وتوفير الوقت والجهد وتخفيض التكلفة وتحقيق الشفافية والتقليل من البيروقراطية، وكذلك تخفيض الأعباء الإدارية للموظفين نتيجة تطبيق نظام النافذة الواحدة مما يحسن من أداء جودة الخدمة.

دراسة[٥] **Alejandro Cataldo et al., 2022** هدفت الدراسة إلى التوصل لمفهوم النافذة الواحدة كأحد الأنظمة التي تسمح للمؤسسات بتقديم خدمات شاملة للمستخدمين، كما تصف هذه الدراسة نموذجًا لتصميم نظام النافذة الواحدة في سياق الحكومة الإلكترونية، يحدد النموذج إجراءات الخدمة الحكومية التي يجب دمجها في النظام ، والتكنولوجيا التي يجب استخدامها لتنفيذ كل إجراء والوقت في أفق التخطيط الذي يجب أن تتم فيه عمليات ترقية التكنولوجيا وإدماجها، مع تعظيم المنفعة الاجتماعية الإجمالية المرتبطة بهذه الإجراءات، وتوصلت الدراسة لمقارنة الحل الناتج عن النموذج لهذه الحالة مع الحل الذي تم الحصول عليه من خلال طريقة الحكومة التشيلية الخاصة لإعطاء الأولوية لإدراج الإجراءات في نظام النافذة الواحدة. فعندما اقتصر النموذج المقترح على ٦٠ إجراءً، وهو الرقم الذي اختاره أسلوب الحكومة التشيلية، أنتج الحل ١,٦ مرة فوائد أكثر. مع الحد من عدد الإجراءات التي تم إزالتها ولكن مع مراعاة قيود الميزانية، اختار النموذج ١١١ إجراءً أدى إلى تحقيق منافع اجتماعية أكبر بمقدار ١,٨٥ مرة من تلك الإجراءات التي تم اختيارها باستخدام طريقة الحكومة.

ب- الدراسات التي تناولت الاستثمار:

---

[٤] روان محمد رضا السيد بيضون: " دور النافذة الواحدة في تحسين جودة أداء الخدمة"، مجلو البحوث المالية والتجارية، المجلد (٢٢)، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ٢٠٢١.

5 Alejandro Cataldo, Juan-Carlos Ferrer, Pablo A. Rey**2, and Antoine Sauré**, **Design of a single window system for e-government services: the chilean case , American Institute of Mathematical Sciences, Volume 14, Issue 2: 561-582. ٢٠٢٢.**

دراسة رحاب مجدي عبدالسلام سيد، وأخرون [٦]، هدفت الدراسة لإثبات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد مصدراً مهماً للتمويل خاصة بالنسبة للدول النامية ويساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، وتطرقت الدراسة للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، كما هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة الكمية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٠، وذلك من خلال دراسة العلاقة النظرية والتطبيقية بين متغيرات الدراسة، وتم التحليل من خلال استخدام نموذج وصفي وتحليلي لدراسة العلاقة الكمية بين المتغيرات من أجل التوصل إلى نتائج واضحة تمكننا من وضع سياسات وتوصيات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وقد تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية موجبة ضعيفة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعند استخدام نماذج قياسية من أجل التأكد من تلك العلاقة الموجبة بين المتغيرين، حيث قمنا باستخدام اختبار (Augmented-Dickey Fuller) للتحقق من ثبات السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، ثم تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي، تم التوصل إلى نفس النتيجة عند تطبيقها على نفس الفترة الزمنية، وهي وجود علاقة موجبة معنوية ضعيفة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة جابر سطحي[٧]، هدفت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المضيفة ودورها في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات المحلية الهاملة في نفس القطاع، فسعي الدول المضيفة إلى جذب هذا النوع من الاستثمار من خلال المزايا والتسهيلات التي تمنحها، تفرض على مؤسساتها المحلية- سواء كانت عامة أو خاصة- العمل جانبا إلى جانب مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي عادة ما تكون في شكل شركات متعددة الجنسيات تتبنى مزيجا تسويقيا فعالا يمكنها من غزو أسواق الدول المضيفة، وتوصلت الدراسة إلى أن البيئة التنافسية التي فرضتها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر (جازي وأوريدو) على موبيليس، مما دفع بالأخيرة

---

[٦] **رحاب مجدي عبدالسلام سيد، وأخرون ، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (١٩٨٠ – ٢٠٢٠)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – مصر، ٢٠٢٢.**

٧ جابر سطحي: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية- دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٩.

إلى تحسين مزيجها التسويقي من خلال محاكاة عروض وخدمات المنافسين من جهة وابتكار عـروض وخدمات جديدة من جهة أخرى.

دراسة هاني رزق رزق بركات[٨]، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار ماهيـة الاسـتثمار الـأجنبي المباشر وكيف يجب على البلدان النامية أن تكون لديها استراتيجية واضحة حول الخريطة الاستثمارية، وأولويات عملية التنمية الاقتصادية، لكي يتمكن البلد مـن توجيـه الاسـتثمارات الـواردة للقطاعـات الاقتصادية بما يخدم عملية التنمية، وكذلك أهمية السعي لنقل لتكنولوجيا ونوعيتها بما له من أثر علـى عدد العمالة، والأجهزة والمؤسسات الإدارية المعنية بهذا الأمر، والخطط الموضوعة لذلك، وكـل هـذا لابد أن يستند إلى فلسفة واضحة، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع البتـرول اسـتأثر بحـوالي ثلثـي التدفقات الاستثمارية القادمة للاقتصاد المصري دون باقي القطاعات بما يعمل علـى تعميـق الفجـوة التمويلية في القطاعات الأخرى، وهو ما يوجب علينا أن نوضح الرؤيـا المسـتقبلية فـي الاقتصـاد المصري لتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي تخدم عملية التنمية في مصر.

ج- الفجوة البحثية :

بعد استعراض نتائج الدراسات السابقة التي تمت حول موضوع النافذة الواحدة وأثرها علـى تشـجيع الاستثمار خلصت الباحثة إلى ما يلي :

١. اتفقت معظم الدراسات على أهمية النافذة الواحدة كآلية لدعم الاستثمارات المحليـة والأجنبيـة وبالتالي دعم الاقتصاد.

٢. اختلفت الدراسات السابقة في الاهتمام بالنافذة الواحدة وإبراز دورها في دعم الاستثمار والنمـو الاقتصادي في حين لم تركز أي دراسة على حلقة الوصل بين المناخ الاسـتثماري والإصـلاح المؤسسي من جهة وبين النافذة الواحدة كتطبيق لرقمنة الإجراءات الحكومية.

٣. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الهدف ، حيث ركزت هـذه الدراسـة على الفجوة الموجودة بين الإصلاح المؤسسي والنافذة الواحدة والتي ترجع إلى غيـاب ثقافـة الإصلاح المؤسسي والمناخ الاستثماري عن المؤسسات الاستثمارية وعدم إدراكهم لأهميـة دور

---

٨ هاني رزق رزق بركات: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري، المجلد التاسع، العدد الأول، الجزء الثاني، ٢٠١٩.

النافذة الواحدة لجذب الاستثمارات، كما ركزت الدراسة الحالية على أهمية الـدعم الحكـومي للدولة في نشر هذه ثقافة الاصلاح المؤسسي وتوضيح فوائدها في الحد من فشل الاسـتثمارات بالإضافة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين النافذة الواحدة وجذب الاستثمار، أما مـن حيـث دور الدولة في تنظيم آلية عمل النافذة الواحدة لتحقيق الاستفادة الحقيقية منها في النهـوض بعجلـة التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فرأت الباحثة ضرورة تضمين النافذة الواحدة في التوجه الاستراتيجي للدولة كآلية للنهوض بالاستثمار والتنمية الاقتصادية للدولة.

ثامنا: خطة الدراسة:

- **الفصل الأول: مفهوم الاستثمار**
  - **المـــبـــــحث الأول: التعريف بالاستثمار وأنواعه .**
    - ✓ **المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأهدافه ودوافعه وأهميته.**
    - ✓ **المطلب الثاني: التطور التشريعي للاستثمار في مصر .**
    - ✓ **المطلب الثالث: أنواع الاستثمار .**
  - **المـــبـــــحث الثاني: مناخ الاستثمار ومحدداته.**
    - ✓ **المطلب الأول: مناخ الاستثمار.**
    - ✓ **المطلب الثاني: مؤشرات المناخ الاستثماري.**
    - ✓ **المطلب الثالث: محددات الاستثمار .**
- **الفصل الثاني: نظام النافذة الواحدة وأثره على الاستثمار**
  - **المبحث الأول: مفهوم النافذة الواحدة.**
    - ✓ **المطلب الأول: نشأة النافذة الواحدة وتطورها.**
    - ✓ **المطلب الثاني: تعريف النافذة الواحدة.**
  - **المبحث الثاني: أهداف النافذة الواحدة**

- ✓ **المطلب الأول: أهداف النافذة الواحدة.**
- ✓ **المطلب الثاني: أثر النافذة الواحدة على المؤشرات الاقتصادية.**

الفصل الأول

مفهـــوم الاستثمـــار

تمهيد:

تمد الدولة هيمنتها على العلاقات بينها وبين المواطنين من جهة والمواطنين بعضهم البعض مـــن جهة أخرى من خلال التشريعات الإدارية، ومما لا شك فيه أن جودة تلك التشريعات ومرونتهـــا تـــؤدي لاطمئنان الأفراد أنهم بمأمن من الإحاطة بهم [٩]، وقد ازدهرت عملية الاستثمار ولا سيما الدولي منه في فترة الخمسينات إلى بداية السبعينات من القرن الماضي، وذلك تحت تأثير التنمية الســـائدة فـــي ذلـــك الوقت[١٠]، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى أن أغلب دول العالم (باستثناء الدول الصـــناعية) تسعى للنمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين الخمسينيات إلى أوائل الستينات من القرن الماضـــي، ومـــع امتلاك تلك الدول لثروات طبيعية هائلة سعت الدول الصناعية للحصول على امتيازات استثمارية مـــن أجل الحصول على هذه الثروات من خلال مشاركة الحكومات الوطنية لهذه الدول أو عن طريق دفـــع المال مقابل استثمار تلك الثروات الطبيعية.

ولقد شهد الاستثمار في الدول النامية تطوراً كبيراً حتى وصل للشكل الحالي عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبي مع رأس المال الوطني، لذا نجد أن أغلب الحكومات بالدول النامية قد ذهبت لســـن التشريعات التي تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية واستثماراتها بتلك الدول في شـــتى المنـــاحي التي تخدم الاستثمار كاستصلاح الأراضي، والصناعات الجديدة والمشاريع الاسكانية كما هو الحال بمصر [١١].

---

٩ د. حسن براهيم خليل , د. حسين محمد مصلح: الرقابة القضائية على حقوق التظاهر والإضراب والتناسب , دراسة مقارنة بين فرنسا ومصر , شركة ناس للطباعة , ٢٠١٧ , ص ٧.

١٠ د. حسام محمد عيسى: نقل التكنولوجيا – دراسة في الآليات القانونية – دار المستقبل العربي , القاهرة – مصر , الطبعة الأولى , ١٩٧٨ , ص ١٩٠.

١١ د. رمزي ذكي: التضخيم في الوطن العربي: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، ١٩٨٩ ، ص ١٢٦.

فعلى المستوى الاقتصادي القومي يتحقق الاستثمار بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الصناعية الجديدة وفي قطاع المرافق العامة وتطوير البنية التحتية كشق الطرق، وتمديد المياه وتهيأت المناطق العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وإمدادات الكهرباء وكذلك مجال توليد الطاقة، بالإضافة لمشروعات التنمية الاجتماعية كما في مجال الصحة والتعليم والاتصالات، أو بمجال النشاط الاقتصادي كمشروعات إنتاج الخدمات والسلع وقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة.

وبناء على ما سبق سوف تقوم الباحثة بتناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: التعريف بالاستثمار وأنواعه.**
- **المبحث الثاني: مناخ الاستثمار ومحدداته.**

المبحث الأول

التعريف بالاستثمار وأنواعه

تمهيد:

تسعى مصر لجذب الاستثمار في المجالات المختلفة وذلك لما يوفره من مزايا بالغة الأهمية حتى أصبح من أهداف الدولة الاستراتيجية، وباتت مصر في الآونة الأخيرة تسعى لتحقيق التنمية الشاملة خاصةً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة، في محاولةٍ للخروج من المشاكل الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد المصري قبيل هذه الثورة، وأصبح الاستثمار هو الدافع الأساسي للتدفقات التكنولوجية الداعمة لعملية التنمية، ومن هذا المنطلق سوف تتناول **الباحثة** الاستثمار بالتعريف وتوضيح أنواعه على النحو التالي.

المطلب الأول

تعريف الاستثمار وأهدافه ودوافعه وأهميته

أولاً: تعريف الاستثمار:

❖ **تعريق الاستثمار في الفقه الاقتصادي:**

تعددت تعاريف الاستثمار عند الكتاب والخبراء الاقتصاديين إلا أنها تشابهت بقدر كبير، فيمكن تعريف الاستثمار على أنه توجيه الموارد المتاحة لتعظيم المنفعة الكامنة بهذه الموارد، حيث أن هذه الموارد تشمل على إشباع للحاجات الأساسية والكمالية لأفراد المجتمع، وفي حال تأجيل الانتفاع بهذه الموارد بالوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار، فمن المتوقع أن يتم الحصول على قدر أكبر من الإشباع لحاجات الأفراد الأساسية[١٢].

١٢ د. مروان شموط، د. كنجو عبود كنجو: أسس الاستثمار، مكتبة كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٧، ص ٦، وانظر أيضاً: د. حسين عمر: الاستثمار والعولمة، دار الكتب الحديثة، ٢٠١٦ ، ص ٣٧.

كما يقوم الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس فقط مجرد تأجيلها، كما هو الحال بالنسبة للادخار، ويكون ذلك بأمل الحصول على قدر أكبر من الإشباع بالمستقبل[١٣].

وتعرف الباحثة الاستثمار على أنه الجزء المقتطع من الدخل القومي، وهو ما يسمى بالادخار، ويوجه لتكوين طاقات إنتاجية قائمة وتطويرها باستمرار لمواجهة تزايد الطلب، وبما أن المستثمر لديه قبول لفكرة التضحية برغباته الاستهلاكية الحاضرة فيكون أيضاً مستعداً لتحمل مقدار معين من المخاطر السوقية[١٤].

❖ **تعريف الاستثمار في الاتفاقيات الدولية[١٥]:**

يمكن تصنيف القوانين التي تناولت تعريف مصطلح الاستثمار إلى مجموعتين:

الأولى: تتعلق بحركة رؤوس الأموال والموارد الأخرى عبر الحدود، و هي تعرف المصطلح من منظوره الضيق.

والثانية: تتعلق بالتشريعات المناط بها حماية الاستثمار الأجنبي، وهي بهذه الصفة تعطي مصطلح الاستثمار تعريفا أوسع وأشمل[١٦].

---

١٣ د. محمد الكلاوي: سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية , رسالة دكتوراه , كلية العلوم السياسية والاقتصادية , جامعة بو محمد، منتديات الوزير ، ٢٠١٨، ص ٨.

١٤ عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار ، مطبعة الإشعاع الفنية ، الاسكندرية ، ٢٠١٦ ، ص ٣٢

١٥ تعرف الاتّفاقيّة الدولية على أنها اتفاق مكتوب بين دولتين أو أكثر تحدّد التزاماتها وحقوقها في مجال محدّد. ويمكن استعمال مصطلحات مختلفة أخرى كذلك مثل معاهدة أو اتفاق،... إلخ. وتختار الحكومات الوطنية محتوى الاتّفاقيّات، ما دامت تقرّر ما إذا كانت ستتبناها أم لا، بقيد مهم واحد: يجب ألا تتناقض أحكام اتفاقيّة ما مع القواعد الآمرة التي تلزم جميع الدول وهي أحكام القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تقبل جميع الدول، بعد التزامها بميثاق الأمم المتحدة، أن ميثاق الأمم المتحدة يسود على أي اتفاقيّة دولية أخرى وتنتمي الاتّفاقيّات الدولية لمجموعة ما يسمى "القانون الصارم" الذي يتكون من أحكام ولوائح تمّ تطويرها وتبنّيها بمشاركة الدول وقبولها أو الفاعلين الآخرين الذين سيلزمون بهذه الأحكام. ويقف هذا على النقيض من "القانون المرن" الذي يمثل أنواع الاتّفاقيّات الدولية التي تسمّى "إعلانات" أو "قرارات" على سبيل المثال. فإن واحداً من بين الفروقات الرئيسية بين القانونين الصارم والمرن هو أن الاتّفاقيّات التي تقع ضمن الفئة الأولى تتطلب قيام الدول بالمصادقة عليها، الأمر الذي يجعلها ملزمة للدول.

16 Marouane Alaya (2006) "Investissement Direct Etranger et Croissance Economique,une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de laMéditerrané", LES Cahiers de L'IRD (Paris: AUF, Septembre 2006), P. 4.

إن مثل هذا التعريف يفتح اقتصاد الدولة المضيفة لكل أنواع النشاط الاقتصادي – وقد تكون الدولة المضيفة للاستثمار غير راغبة في فتح كافة القطاعات للاستثمارات الأجنبية، وعليه فإن ذلك يستلزم تضمين المصطلح ما يفيد هذا التقييد كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي تجعل الاستثمار حصرا في قطاع الخدمات[١٧].

لهذا يسعى عدد من اتفاقيات الاستثمار إلى تقييد وتضييق مجال الاستثمار، ومن أهم الوسائل المتبعة في هذا الشأن ما يلي[١٨]:

- اقتصار التعريف على الاستثمارات التي تنشأ وفقا لقوانين الدولة المضيفة للاستثمار.
- وضع قيد زمني بحيث تستبعد الاستثمارات التي دخلت حيز التنفيذ قبل تاريخ معين مثل تاريخ توقيع اتفاقية الاستثمار أو تاريخ دخولها حيز التنفيذ.
- القيود ذات الصلة بطبيعة وحجم المشروع الاستثماري.
- القيود ذات الصفة القطاعية: وهي حصر الاستثمار في قطاع أو قطاعات معينة دون الأخرى .
- إن توسع أو تضييق الاتفاقيات الدولية في مفهوم الاستثمار يرجع بالأساس إلى أن هذا المصطلح يمكن اعتباره مصطلحا قانونيا ذا مدى معين لمقابلة بعض الأهداف الاقتصادية والسياسية.

وترى الباحثة أن أي تعريف لمصطلح الاستثمار يجب أن يقوم على طبيعة الهدف الذي من أجله يتم وضع الاتفاقية. فإذا كان الهدف هو تحرير الاستثمار فإن تعريف المصطلح سيختلف عن مثيله فيما إذا كان الهدف هو حماية الاستثمار[١٩].

ثانياً: أهداف الاستثمار:

❖ الأهداف العامة للاستثمار:

---

١٧ حسن المهران: الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الحادي عشر ، ٢٠١٩ ، ص٢٤٣.

١٨ حسين عبد المطلب : مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١.

١٩ حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، الكويت ، العدد ٣٢ ، ٢٠١٤ ، ص ٨٥.

يرمي الاستثمار بوجه عام، والأجنبي بوجه خاص لتحقيق الأهداف التالية [٢٠]:

١- الاستفادة من تدني أجور الأيدي العاملة بالدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة صناعياً، وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتضائل تكلفة النقل، الأمر الذي يعتبر ميزة هامة للمستثمرين وعامل يسعى لتحقيقه والحصول عليه.

٢- خلق أسواق جديدة لبضائع ومنتجات الشركات والمصانع الأجنبية، مما يساهم في تسويق السلع الراكدة وفائض السلع التي لا تستطيع تلك الشركات تسويقها ببلادها.

٣- الاستفادة من القوانين التي تسنها الدول النامية والتي تشجع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها للمستثمرين ولا سيما الأجانب.

٤- تهدف الشركات المستثمرة لتحقيق الأرباح، والتي من المتوقع أن تفوق الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات في البلاد المتقدمة (في حالة الاستثمارات الأجنبية).

٥- تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من استثماراتها بالدول النامية حيث تدني المخاطر لأنه كلما انتشرت ووزعت الاستثمارات على عدد أكبر من البلدان كلما قل حجم المخاطر التي قد تواجهها.

وتضيف **الباحثة** أن الاستثمار يسهل على الشركات المستثمرة الأجنبية تحقيق ميزة تنافسية عن الشركات المحلية من حيث جودة المنتجات والخدمات المقدمة وانخفاض سعرها، وذلك بسبب توافر رأس المال أكبر من الشركات المحلية وامتلاكها لتكنولوجيا متقدمة صناعياً.

ثالثا: دوافع البلاد لتشجيع الاستثمار:

تسعى الدول لتشجيع الاستثمار باعتباره من دوافع التنمية والتنمية المستدامة ويمكن تلخيص دوافع البلدان لقبول الاستثمار وتشجيعه سواءً أكان محلياً أو أجنبياً فيما يلي [٢١]:

١- يجلب الاستثمار رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في الدول النامية، وبالتالي يقضي أو على الأقل يخفف من مشكلة البطالة وذلك من خلال تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة بالمشروعات الجديدة التي يتم إنشاؤها.

---

٢٠ د. حسني علي خربوش وآخرون: الاستثمار بين النظرية والتطبيق , دار زهران للنشر والتوزيع , الأردن , عمان , ١٩٩٩م , ص ١٨٤.

٢١ د. يحيى عبد الرحمن رضا: مرجع سبق ذكره , ص ١٨.

٢- يعمل الاستثمار على الاستفادة من التطور التكنولوجي والتقدم الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة خاصةً بفنون الإدارة الحديثة والتي كانت حكراً على الدول المتقدمة لسنوات، مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة، والتي تسعى الدول وبالأخص النامية من الاستفادة من خبراتهم.

٣- يوفر الاستثمار المنتجات مما يرفع من نسب الصادرات ويحسن من ميزان المدفوعات، خاصة إذا تم توجيه الاستثمار في الدولة لإنشاء المشروعات الصغيرة التي تُصدر منتجاتها للخارج.

٤- يزيد الاستثمار من الإنتاج المحلي لذا فهو يساهم في استبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محلياً مما يقلل من حجم الواردات.

المطلب الثاني

التطور التشريعي للاستثمار في مصر

في ظل تعاظم المنافسات الدولية على جذب الاستثمار تسعى الدول لتهيئة إطار قانوني مناسب للاستثمار لتحسين بيئة الاستثمارات بها وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم بها، وذلك من خلال استقرار المعاملات والقوانين والرفع من درجة الجدارة والثقة بالنظام الاقتصادي للبلد المضيف، وهو ما يمثل شروطاً جوهرية لجذب الاستثمارات ؛ فالإطار القانوني السليم هو الذي يشجع على التراكم الرأسمالي ويؤدي كذلك لتخفيض تكاليف المعاملات، ويساهم في منح المستثمرين الشعور بالاستقرار الحقيقي الذي يحتاجه الاستثمار لاسيما طويل الأجل.

ولكون التشريع يساعد على تهيئة مناخ اقتصادي ملائم للاستثمار ولا يكون ذلك إلا بقدر ما تنجح الحكومات بإصدار التشريعات الملائمة والمناسبة لأوضاعها لداخلية ومقدار تجاوبها مع المتغيرات الدولية، بقدر ما ينعكس هذا على جذب المزيد من المستثمرين وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو وزيادة الصادرات وبالطبع خفض مستويات البطالة.

لذا فعدم وجود استقرار تشريعي يؤدي بدوره لعدم استقرار المناخ الاستثماري الأمر الذي يجعل المستثمرين العرب والأجانب يترددون في القيام باستثمارات جديدة، أو قد يتجهون لنوع من المشاريع تحقق مردود سريع وكبير وتتسم بقدر أقل من المخاطرة.

وبالفعل حدثت بمصر تغيرات جوهرية باستراتيجية الاستثمار، حتى باتت التنمية بمنتصف السبعينات تعتمد بصورة متزايدة على تعاظم الاستثمار الوطني والأجنبي على حدٍ سواء، فمع بداية الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ كان اتجاه الدولة لتشريع إطار تنظيمي وقانوني يناسب مجريات التطور الاقتصادي لخلق بيئة استثمارية مواتية تجذب رؤوس الأموال، وتعمل على تحفيز الاستثمار في القطاع الخاص من خلال الاعتماد المتزايد على آليات السوق، ورفع القيود والإجراءات الإدارية عن المستثمر بشكل عام، وفي سبيل الوصول لهذا الهدف صدرت العديد من القوانين، وتم اتخاذ مجموعة من إجراءات لإفساح مجال أكثر اتباعاً للنشاط الاستثماري المصري والأجنبي ليؤدي دوره كمحرك أساسي في عملية التنمية الاقتصادية ودعم الناتج المحلي وخلق فرص عمل ومكافحة البطالة وأخيراً في رفع القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني.

لذا نجد أن الحكومة المصرية قد اتجهت منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي لتشجيع الاستثمار وانتهجت سياسات الانفتاح الاقتصادي، كانت البداية مع صور القانون (٦٥) لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار الأموال العربية والمناطق الحرة، وعقبه القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والذي يعد الانطلاقة الحقيقية لسياسة الانفتاح، والذي ما لبث أن عُدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧، والذي أتاح للمستثمر المحلي نفس المزايا الممنوحة للمستثمرين العرب والأجانب، وكان القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بمثابة الحافز للأنشطة الاستثمارية حيث أضاف لسابقيه بعض حوافز الاستثمار، وسوف تتناول **الباحثة** هذه القوانين بالتوضيح بحسب ترتيبها الزمني نظراً لأهميتها.

أولاً: قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤:

على الرغم من كون القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٧١ والخاص باستثمار المال العربي والمناطق الحرة هو بداية انفتاح الاقتصاد المصري، إلا أن هذا القانون قد قصر الاستثمار وحوافزه على رؤوس الأموال العربية وفي المناطق الحرة فقط، لذا يعد القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ هو البداية الحقيقة للسياسة الاقتصادية في مصر، والذي حدد التوجهات بعيدة المدى للاستثمار بمصر، ومن هنا اعتبره محللي الاقتصاد نقطة التحول الرئيسية بمنهج الإدارة الاقتصادية المصرية تجاه آليات السوق، حيث عمل على الحد من التدخل الحكومي بالأنشطة

الاقتصادية، غير أنه كان يميز بين المستثمر المحلي والمستثمر العربي إلى أن صدر القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧ والذي عدل القانون المشار إليه سابقاً حيث أتاح للمستثمر المحلي نفس المزايا التي يمنحها للمستثمرين العرب والأجانب، مع قصر بعض الأنشطة الاقتصادية على الاستثمار المحلي، كما اشترط مشاركة الاستثمار المحلي مع الاستثمار العربي أو الأجنبي ببعض الأنشطة الأخرى[٢٢].

ولعل أهم ما تتضمنه هذه القوانين ما يلي:

١- تشجيع انسياب رؤوس الأموال العربية والأجنبية في شكل استثمار مباشر في كل المجالات تقريباً (التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها، واستصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها، والانتاج الحيواني، الثروة المائية، والإسكان، وشركات وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال، وشركات إعادة التأمين، والمقاولات، وبيوت الخبرة الفنية).

٢- توظيف رأس المال الأجنبي مشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص، مع تقرير انفراد رأس المال العربي أو الأجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعاً لمؤسسات مركزها بالخارج، وجواز انفراد رأس المال العربي أو الأجنبي في المجالات المشار إليها في الفقرة السابقة، وبصرف النظر عن الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة في الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون تعتبر هذه الشركات من شركات القطاع الخاص.

٣- عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها.

٤- إعفاء الأرباح التي تحققها المشروعات التي تنشأ طبقاً لهذا القانون من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها، ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها، ومن الضريبة العامة على الإيرادات وذلك كله لمدة خمس سنوات، ويسري الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع والاحتياطيات الخاصة، كما تعفى الأسهم من رسم الدمغة النسبي السنوي لمدة خمس سنوات، وقد يمتد الإعفاء إلى ثماني سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام، كما يكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء

---

٢٢ الجريدة الرسمية ، العدد ٢٦ ، الصادر في ٢٧ يونيه لسنة ١٩٧٤ ، القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، ماتح على الموقع: https://manshurat.org **، تاريخ الوصول ٧ سبتمبر ٢٠٢٢**

المدن الجديدة واستصلاح الأراضي لمدة عشر سنوات يجوز مدها – بقرار من رئيس الجمهورية – إلى خمسة عشر عاماً، كما يجوز إعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم.

ثانياً: القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١:

ولعل الهدف الرئيسي من إصدار هذا القانون هو تشجيع المستثمرين المصريين على إقامة الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، وكذلك الشركات محدودة المسؤولية، ليحل بذلك محل القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ لتغلبه على كافة المشكلات التي نتجت عن التطبيق العملي لهذا القانون.

وبذلك يعتبر القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ من أهم القوانين المشجعة لاستثمار رأس المال المصري بصورة خاصة بالمجالات التي حددها القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤، ومنحت تلك المشروعات إعفاءات ومزايا واستثناءات نص عليها قانون رأس المال العربي والأجنبي.

وبذلك فقد ساوى القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بين المستثمرين المصريين والذي ينشئ مشروعه وفقاً لأحكامه برأس مال مصري كامل من دون أن يتضمن شركاء أجانب، وبين المستثمرين الذين يتمتعون بمزايا القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ وذلك وفقاً للشروط التالية [٢٣]:

١- أن يكون عمل المشروع بالمجالات التي حددتها المادة رقم (٣) من القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ ؛ حيث أن المزايا المقررة بالقانون مفتوحة لأنواع محددة من النشاطات.

٢- الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار بعد التأكد من أن المشروع يعمل بأحد المجالات لواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤.

٣- يكون مقدار تمتع هذه المشروعات القائمة بالمزايا الممنوحة وفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ في حدود ما تستحدثه هذه المشروعات من زيادة في رأسمالها بالمجالات المشار إليها.

---

٢٣ الجريدة الرسمية ، العدد ٤٠ ، أول أكتوبر لسنة ١٩٨١ ، بشأن قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، متاح على الرابط: https://manshurat.org ، تاريخ الوصول: ٧ سبتمبر ٢٠٢٢.

كما عمل القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ على توفير الحماية لكل من المكتتبين والمساهمين وكذلك مقرض الشركات من حملة السندات وغيرهم، كما يلاحظ على هذا القانون كذلك استخدامه لسياسة الإعفاءات الضريبية للعمل على تشجيع الاستثمارات في إطار التوجه العام للسياسة الاقتصادية بالدولة المصرية، والذي أقرت في مضمونه بإعفاء الشركات المندمجة ومساهميها وكذلك إعفاء الشركات الناتجة عنها من كل الرسوم والضرائب التي تستحق بسبب الاندماج.

ثالثاً: مؤتمر شرم الشيخ [٢٤] ٢٠١٥:

بالرغم من الظروف العصيبة التي مرت على مصر أبان ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما تبعهما من انهيار اقتصادي وما تبعه من انهيار مؤسسات الدولة إلا المؤسسة العسكرية والتي ظلت متماسكة بفضل الله وبفضل إخلاص القائمين عليها، وبالرغم من المكائد التي حيكت ضد مصر من الدول الغربية والتي أدت لتخبط الاقتصاد المصري وهروب المستثمرين وتدهور لوضع الاقتصادي أكثر فأكثر حتى استدانة مصر لبعض الدول التي كان لها مواقف مشرفة مع مصر في هذه الفترة، لكن بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ المجيدة بدأت الدولة المصرية في استعادة مكانتها الدولية وتعافت المؤسسات تدريجياً، غير أن هذا الانهيار الذي مرت به مصر وخاصةً الانهيار الأمني قد تسبب بالفعل في هروب المستثمرين من مصر، حيث أن عنصر الأمن يعد من أهم العناصر في الرواج الاقتصادي بالدولة، ثم كان مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي في عام (٢٠١٥)، ودور قانون الاستثمار رقم (١٧) لسنة (٢٠١٥)، والذي أزال الكثير من العقبات أمام المستثمرين.

ومن أعظم إيجابيات المؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ عام ٢٠١٥ أنه مهد لإصدار قانون جديد يخص إقامة وإنشاء المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وجعلها تتمتع بالعديد من الحواجز والإعفاءات الضريبية وغيرها من ضمانات تشجيع الاستثمار وتنظيم دمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي في الاقتصاد الوطني للدولة، وكذلك تمهيد إلغاء قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧، وأية قانون مخالف لأحكام القانون المقترح.

---

٢٤ مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري ١٣ – ١٥ مارس ٢٠١٥ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، متاح على الموقع: https://www.sis.gov.eg/ ، تاريخ الوصول: ٧ سبتمبر ٢٠٢٢.

المطلب الثالث

أنواع الاستثمار

تختلف أنواع الاستثمار طبقاً للهدف، والوسائل، والغرض، وجنسيته، والعائد، والمخاطر التي تتعرض لها إلى عدة أنواع منها[٢٥]:

١- الاستثمار بحسب جنسية المستثمر (محلي – أجنبي):

ويمكن تقسيم الاستثمار بحسب جنسية المستثمر إلى

- **استثمار محلي (وطني):** ينتمي للبلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية.
- **استثمار أجنبي:** إذا كان صاحب رأس المال (المستمر) من خار مصر سواء أكان عربي أو أجنبي.

كما يمكن تصنيف الاستثمار المحلي بحسب الشخص المالك له إلى:

- ✓ استثمار عام: ويكون القائم عليه في هذه الحالة هو القطاع العام للدولة، أو الحكومة بأحد مؤسساتها أو أحد الهيئات العامة بهدف ودوافع عامة كزيادة مستوى الرفاهية العامة للشعب، والتخفيف من حدة البطالة والعمل على الاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدلات النمو[٢٦].
- ✓ استثمار خاص: وهو الاستثمار الذي يقوم عليه الأفراد أو الشركات الخاصة وتحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع الاستثماري[٢٧].
- ✓ استثمارات أجنبية مباشرة: وهي التحويلات المالية التي ترد من الخارج بصورة نقدية بهدف إقامة مشروعات انتاجية وتسويقية وإدارية طويلة الأجل، ويمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة ثابتة كالمصانع والآلات، أو في صورة مخزون كالمواد الخام أو المنتجات النهائية، وقد يكون بصورة استثمارات عقارية.

---

٢٥ عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات ، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٨ ، ص ١٨٥.

٢٦ أ. د / علي لطفي: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية , المؤتمر السنوي الثاني عشر , جامعة عين شمس , دار الضيافة , ديسمبر ٢٠١٧ , ص ٧.

٢٧ أ. د / علي لطفي: مرجع سبق ذكره , ص ٨.

- ✓ استثمارات أجنبية غير مباشرة: وهو الاستثمار بالأوراق المالية وقد يكون بصورة قروض أجنبية وشراء سندات أو أسهم حكومية، ويهدف هذا النوع من الاستثمار عن العائد من رؤوس الأموال.

٢- الاستثمار من حيث الشكل (عيني – نقدي):

- **الاستثمار العيني:** هو استعمال السلع والخدمات في توفير طاقة إنتاجية أو في المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة حالياً وتجديدها.
- **الاستثمار النقدي:** وهو المقابل النقدي للاستثمارات العينية بصورة عملة محلية أو أجنبية.

٣- الاستثمار من حيث عمر الاستثمار (قصير الأجل – طويل الأجل).

٤- الاستثمار بحسب العائد (ذو عائد سريع – ذو عائد بطيء).

٥- الاستثمار بحسب طبيعة الاستثمار نفسه (مالي – بشري)[٢٨].

---

٢٨ د. عبد الفتاح قنديل , سلوى سليمان: الدخل القومي , جامعة القاهرة , ٢٠٠٩ , ص ١٢٠.

المبحث الثاني

مناخ الاستثمار ومحدداته

تمهيد:

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات ؛ فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، والكفيل بتوفير فرص العمل وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي والوسيط أو بهدف التصدير.

وله آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل؛ لذلك استوجب على الحكومات إدارة النشاط الاستثماري وتوفير الظروف المناسبة له وإزالة العراقيل التي تعيقه وتوجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح أولئك القائمين به (المستثمرين)، أي وضع سياسة استثمارية رشيدة، وتسعى الحكومات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزامن مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية، هذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط الاستثمار و تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم.

ومن هذا المنطلق سوف تتناول **الباحثة** في هذا المبحث المناخ الاستثماري في ظل التنافسية الدولية، وأهم المؤشرات الاقتصادية عليه، وكذلك محددات الاستثمار في الدولة على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** مناخ الاستثمار.
- **المطلب الثاني:** محددات الاستثمار.

المطلب الأول

مناخ الاستثمار

أولاً: ماهية مناخ الاستثمار:

يُعرف المناخ الاستثماري بأنه مجمل الأوضاع بالدولة على المستوى الاقتصادي والقانوني والاجتماعي، والتي تُكون البيئة الاستثمارية، والتي على أساسها يمكن اتخاذ قرار الاستثمار بالبلد[٢٩].

كما عرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه: " مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادةً ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لراس المال أو طاردة له"[٣٠].

وعرفها البنك الدولي في تقريره عن التنمية بأنها: " هي مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الغرض والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال، وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار ؛ حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية"[٣١].

كما يعرف بأنه: " مجموعة السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز الاستثمار أم لا"[٣٢].

---

٢٩ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية , العدد (١٧٧) , إبريل ٢٠١٢ , ص ٣٢٢.

٣٠ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , ندوة بعنوان " مناخ الاستثمار في الدول العربية " , العدد (١٧٧) , إبريل ٢٠١٢ , ص ٤.

٣١ تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام (٢٠١٥) , الأمم المتحدة , ص ١٢٠.

٣٢ غريب بولرباح: العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها – دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث , العدد العاشر , جامعة قاصدي مرباح – ورقلة , ٢٠١٧ , ص ١٠٠.

وترى الباحثة أن مناخ الاستثمار هو " مفهوماً شاملاً ينصرف لمجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"[٣٣].

ولكي يصبح رصد وتقييم المناخ الاستثماري أكثر فعالية وواقعية من ناجية إرشاد واضعي السياسات الاستثمارية والمستثمرين، كان من الضروري أن تتوفر الاعتبارات الآتية[٣٤]:

١- الاعتماد على أغلب المؤشرات التي يعتبرها أغلبية المستثمرين حول العالم من العوامل الحاكمة والمؤثرة في القرارات الاستثمارية في الدول.

٢- الأخذ بعين الاعتبار العوامل والمتغيرات التي اعتمدتها المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال الاستثمار والتي لها دور فعال في تقييم مدى ملائمة المناخ الاستثماري في الدول.

٣- الارتباط بإطار نظري متين يمنع صاحب القرار توضيح وفهم لما يُراد قياسه بواسطة المتغير المعتمد أو المؤشر، ويوضح كذلك المعايير التي تتم على أساسها انتقاد المكونات الفرعية للاستثمار.

ثانياً: المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار[٣٥]:

تتجلى أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره الذي يحدثه من جذب أو طرد المستثمرين المحليين والأجانب، حيث أن المناخ الاستثماري يشتمل على كافة الجوانب التي يمكن أن يراها المستثمر لازمة لإنجاح استثماره، وتحدد مدى ملائمة البلد لممارسة النشاط الاستثماري في الوقت الحالي أو المستقبل، فيتضمن المناخ الاستثماري كافة المؤشرات والسياسات والأدوات المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما فيها السياسات الاقتصادية الكلية، وهي

---

٣٣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، العدد الأول، الكويت، مارس ٢٠١٧ , ص ٦.

٣٤ عياشي أونيسي: مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، مجلة الحقوق والحريات، المجلد الرابع، العدد الأول، ٢٠٢٠، ص ٤٦٩.

٣٥ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

السياسات المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة للأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي.

ويتكون المناخ الاستثماري من عدة عوامل تحدد مدى ملائمة البيئة الاقتصادية والسياسية والتشريعية والاستثمارية لاستقطاب وتوطين الاستثمار، وتحقيق أعلى معدلات للتبادلات التجارية بالأسواق المفتوحة مما يؤدي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ وبالتالي دفع عجلة التنمية المستدامة التي تزهر المجتمع بأسره وترفع من مستوى معيشة أفراده.

ومن هنا يمكن تقسيم المكونات الأساسية للبيئة الاستثمارية إلى عدة محاور، أهمها قوة القوانين والتشريعات والنظم المطبقة بالدولة ومدى تدخل المؤسسة العسكرية بأمور الحكم بالبلاد، ومستوى وطبيعة المساءلة، ومدى استقرار الحكومة، ومستوى الديمقراطية، ومدى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة.

وتمتد المتغيرات السياسية كذلك لتشمل مدى توافر الأمن والاستقرار الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة، وكذلك مدى استقرار حدود الدولة مع دول الجوار ومدى جودة العلاقات مع العالم الخارجي على كافة المستويات بما فيها التزام الدولة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، حيث أظهرت العديد من الدراسات الحديثة وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الاستقرار السياسي بالدولة المضيفة ومعدلات تدفق الاستثمار، كما أن التغيرات السياسية المتسارعة والعميقة تساهم على المدى القصير الأجل في ارتفاع درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الدولة المضيفة مما يؤثر سلباً على المناخ الاستثماري.

ومن هنا يمكن **للباحثة** تقسيم المكونات الأساسية للمناخ الاستثماري إلى مكونات اقتصادية واجتماعية ومكونات غير اقتصادية.

أولاً: المكونات الاقتصادية والاجتماعية للمناخ الاستثماري:

أ- المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري[٣٦]:

ويمكن تقسيمها لقسمين رئيسيين هما:

---

٣٦ أ. د. ريحان الشريف ، أ. هوام لمياء: تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، ٢٠١٩ ، ص ٤٢٣

❖ **المتغيرات الاقتصادية الداخلية وتشمل:**

- مدى توافر المواد الخام البشرية والطبيعية اللازمة للاستثمار وبجودة عالية وأسعار تنافسية في ظل الأسواق المفتوحة التي يسودها التنافسية.
- مدى توافر البنية التحتية بالدولة اللازمة للاستثمار ومدى تطورها.
- استقرار مؤشرات معدلات النمو الاقتصادي بالدولة و ومدى معدلات التضخم بها ومستوى الإنتاج المحلي ومستوى الأسعار العام بالدولة المضيفة.
- استقرار معدلات الفائدة والصرف بالدولة المضيفة.
- البعد الاقتصادي الداخلي للدولة ويشمل كفاءة السياسات المالية والضريبية وأثرها على الموازنة العامة للدولة،، كما يشمل البعد الاقتصادي مدى تطور القطاع المصرفي ومقدار نشاط بورصة الأوراق المالية للدولة المضيفة.

❖ **المتغيرات الاقتصادية الخارجية وتشمل:**

الميزان التجاري بوارداته وصادراته السلعية والخدمية، وكذلك ميزان المدفوعات، ومقدار حركة رؤوس الأموال، ومستوى الاحتياطيات الدولية، ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات، والمديونية الخارجية ومقدار نسبتها للناتج الإجمالي المحلي، وأعباء الدولة من أقساط وفوائد مستحقة.

ب- المكونات الاجتماعية للمناخ الاستثماري وتشمل[٣٧]:

- متوسط دخل الفرد السنوي.
- معدلات الفقر بالدولة.
- معدلات البطالة والتشغيل.
- قوانين العمل السارية لما لها من تأثير على تكلفة العمالة وسرعة إنجاز التعامل معها.
- مستوى ثقة المستهلكين.

---

٣٧ عياشي أونيسي: مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧٣.

كما يمكن أن تشمل المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري هذه العناصر والتي تدل على مستوى الأداء الاقتصادي ومن أهمها:

١- السياسات الاقتصادية: ويمكن أن ينظر إلى السياسات الاقتصادية من خلال التعرف على ثلاث أنواع من السياسات الفرعية وهي: (السياسة المالية – السياسة النقدية – سياسة التجارة الداخلية والخارجية).

أ- السياسات المالية: حيث تعتبر السياسات المالية بالدولة واحدة من أهم الأدوات الاقتصادية الهامة لما لها من تأثير على المتغيرات الاقتصادية، إذ تؤثر على الطلب الفعلي، وبالتالي على مستويات التشغيل والنشاط ومستوى الأسعار العام وغيرها[٣٨]، وينتج عن السياسات المالية توازن أو عجز أو حدوث فائض بالميزانية العامة للدولة، ويعتبر العجز في الميزانية هو الأمر غير المرغوب به؛ حيث يؤدي لارتفاع بمعدلات التضخم وبالتالي إلى الكساد الاقتصادي.

ب- السياسات النقدية: وتشير السياسات النقدية للتغيير المخطط في عرض النقود بهدف التأثير على الطلب الكلي بالاتجاه المرغوب به، والسياسة النقدية قد تكون توسيعية أو انكماشية، ولكي تكون السياسة النقدية أحد عوامل جذب الاستثمار، ينبغي أن تتحكم على الأقل في سعر الصرف بالدولة ومعدل التضخم، فمما لا شك فيه أن التقلبات التي تحدث بصورة مفاجئة في أسعار الصرف تؤثر بصورة سلبية على المناخ الاستثماري، حيث تجعل من الصعب عمل دراسات جدوى للسوق، وقد تعرض المستثمر لخسارات فادحة وغير متوقعة ولا يمكن السيطرة عليها، وتؤثر كذلك على تكاليف الإنتاج والتي تهتم بها دائماً الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك يؤدي ارتفاع معدلات التضخم بالدولة المضيفة لفساد المناخ الاستثماري بها، وبالأخير كلما كانت السياسات النقدية توسعية كان المناخ الاستثماري جاذب للاستثمارات والعكس صحيح، ويكون ذلك باستخدام أدوات نقدية مناسبة، وأن تكون تلك الأدوات متوافقة مع التغيرات في حجم النشاط الاقتصادي وتتسم بالاستقرار[٣٩].

---

٣٨ ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر , أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة منتوري – قسنطينة , ٢٠١٧ , ص ٢٦٨.

٣٩ عبد الحميد بوخاري: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة , ٢٠٢١ , ص ٤٣.

ت- السياسة التجارية الخارجية: حيث تساهم في تحسين المناخ الاستثماري عندما تحفز الصادرات وتشجع الاستثمارات الموجهة للتصدير، وتزيل أو تخفف القيود المعرقلة للتجارة الدولية، ولكي تحقق ذلك لابد أن تمتاز بتعريفة جمركية مرنة وشفافة وقليلة الإجراءات وبعيدة كل البعد عن التعقيدات وسهلة التنفيذ.

٢- درجة الانفتاح الاقتصادي: ويقصد بالانفتاح الاقتصادي عدم وجود أي قيود على عناصر الإنتاج وحركات التبادل التجاري، مما يضمن كفاءة الاقتصاد الوطني وعدم وجود أي خلل في عناصر الإنتاج المحلي[٤٠].

فكلما ارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي كلما كان المناخ الاستثماري أكثر قوة والعكس صحيح، ويستدل على السلوك الاقتصادي للدولة بعدة مؤشرات اقتصادية تعكس السلوك الاقتصادي للدولة في الفترة الماضية وللفترة القريبة القادمة، ومن أهم هذه المؤشرات[٤١]:

أ- مؤشر نسبة الصادرات بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي: فكلما ارتفع ذلك المؤشر كان دلالة على ارتفاع مستويات الانفتاح الاقتصادي، وبالتالي دعمها للناتج الاقتصادي الإجمالي للدولة، وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على قلة الانفتاح الاقتصادي للدولة أو انغلاقه بالكلية، مما يدل على سوء المناخ الاستثماري للدولة.

ب- مؤشر درجة تركز الصادرات: ويقصد بتركز الصادرات اعتماد الاقتصاد الوطني على عدد محدود من الصادرات إلى دول معينة، فكلما ارتفعت درجة تركز الصادرات بالدولة دل ذلك على إمكانية تعرض الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة خارجة عن إرادة الدولة، وما قد يتبع ذلك من فرض قيود على حركات العناصر الإنتاجية ؛ الأمر الذي يجعل رأس المال المستثمر يبعد عن الاستثمار في هذا البلد[٤٢].

---

٤٠ فارس رشيد البياتي: التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة , ٢٠١٨ , ص ٢٧٠.

٤١ غريب بولرباح: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠

٤٢ ناجي بن حسين: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١.

٣- قوة الاقتصاد المحلي ومقدار نموه: حيث تعتبر معدلات النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند إليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ولعل ما نجده اليوم من ظهور بعضاً من الاقتصاديات الناشئة كان السبب فيه هو ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول مع قدرة هذه الاقتصاديات على المحافظة على هذا النحو في الاقتصاد لفترة طويلة الأجل، ومن أهم العناصر التي تستخدم عند قياس قوة الاقتصاد المحلي لأي بلد ما يلي[٤٣]:

أ- مدى توافر الموارد الطبيعية بالبلد.

ب- مقدار المنافسة بالسوق المحلي وقدرتها على مواجهة المنافسة بالأسواق الخارجية.

ت- كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، ونوعية وحجم الخدمات التي يوفرها للمستثمرين.

ث- مستوى التقدم التكنولوجي بالبلد المضيف.

ج- توافر الموارد البشرية ومدى كفاءتها ومستوى تأهيلها لسوق العمل.

٤- البنية التحتية وتكاليف الاستثمار بالبلد المضيف: وهي من العناصر الضرورية لجذب الاستثمار بأية بلد فكلما كانت التكاليف الأساسية للاستثمار بالبلد منخفضة كان ذلك داعماً لجذب الاستثمارات، وتتمثل التكاليف الأساسية للاستثمار في (تكلفة المواد الخام، توافر الأيدي العاملة، مقدار الضرائب التي تفرضها الحكومة على الأرباح، مستوى التضخم بالبلد). لأن عدم توافر المواد الخام أو الأيدي العاملة بالدولة سيضطر المستثمر لاستيرادها من الخارج، وفي هذه الحالة يتم إضافة هذه التكاليف لتكاليف المشروع الاستثماري.

أما من حيث الضرائب المفروضة فتؤثر هي الأخرى على الاستثمار بالبلد من حيث ثقلها وشفافيتها ومدى وضوح قواعد حساباتها، ومدى التسهيل الذي تقدمه البلد للمستثمرين في تسديدها.

أما بالنسبة للبنية التحتية فإن المستثمر يجب أن يراعي مدى توافر المرافق العامة وشبكات النقل البري والبحري والجوي ومدى وفرتها، وكذلك توافر وسائل الاتصالات المتقدمة والطاقة وغيرها من البُنى المكملة للنشاطات التجارية والمشاريع الاستثمارية، والتي تقع عبء إنجازها على الدولة وليس على المستثمرين.

---

٤٣ فاروق سحنون: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر , ٢٠١٩ , ص ٧٨.

ثانياً: المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري[٤٤]:

أ- المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية بالدولة: وتشمل كل العوامل المتعلقة ببيئة الأعمال، ومدى ملائمة الجوانب الإجرائية والمؤسسية والتشريعية للتغيرات التي قد تطرأ على آليات تأسيس المشاريع، وكذلك مقدار التيسير الذي تقدمه الدولة في استخراج تراخيص البناء وتسجيل ملكية العقارات والمعلومات الائتمانية، وآلية توظيف العاملين أو الاستغناء عنهم، وكذلك سهولة التجارة عبر الحدود، ومدى التزام الدولة بإنفاذ العقود التجارية، كما أن استقلال النظام القضائي ونزاهته وسرعة البت في الخلافات التجارية يؤثر على القرارات الاستثمارية لأصحاب رؤوس الأموال، وآلية حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات أو القوائم المالية للشركات، وسهولة خروج المستثمر من السوق وتصفيته لنشاطه التجاري.

ب- العوامل المحفزة للاستثمار: يؤثر على الاستثمار عدة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي[٤٥]:

- حجم السوق المحلي: حيث يسعى المستثمرين للبحث عن الأسواق الواسعة بالأخص في البلدان النامية.
- الاستثمار في قطاع الخدمات: حيث يسعى الكثير من المستثمرين للخوض في هذا المجال كالاستثمار في المياه، والكهرباء، والاتصالات والنقل، والبنوك وغيرها.
- توافر الأمن والاستقرار المحلي: فكلما كان البلد أكثر استقراراً كلما كان ذلك محفزاً للاستثمار سوآءاً على مستوى السياسات الاقتصادية أو الأوضاع الاجتماعية، ومدى توافر الحماية القانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، إضافةً لذلك مدى إنشاء هيئات متخصصة للمستثمرين تتولى توجيههم ورعاية شئونهم.
- توافر العمالة المؤهلة والرخيصة: فتوافر العمالة الرخيصة والمدربة يشجع على الاستثمار وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات للاقتصاديات الناشئة كدول جنوب شرق آسيا.

---

٤٤ د. مختار بونقاب ، أ. زواويد لزهاري: أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ٢٠٢٠ ، ص ١٤٦.

٤٥ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات , مرجع سبق ذكره , ص ١٥.

- ارتفاع معدلات النمو: فالمشاريع الاستثمارية تنجذب للبلد ذات معـــدل النمـــو المرتفـــع لرفـــع حصتها الإنتاجية.
- توافر المواد الخام: وهو ما يجذب نوعية من الاستثمارات كاستخراج المعادن، والمحروقـــات، وغيرها.
- عوامل محفزة أخرى: كحركة تحويل الأرباح أو استثمارها بالخارج، واستقرار سعر الصرف للعملة المحلية، الإعفاءات الجمركية، وضوح القوانين التي تنظم الاســـتثمارات واســـتقرارها، حرية التنقل والتصدير، حرية اتخاذ القرار والتملك[٤٦].

٤٦ ناجي بن حسين: مرجع سبق ذكره , ص ٥٦.

المطلب الثاني

محددات الاستثمار

يمثل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي أهم عناصر جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية للدولة، وكذلك مدى التعاون الاقتصادي بين الدولة وغيرها من الدول، والعلاقات بين حكومة الدولة وغيرها من الدول صاحبة الاستثمار، كل ذلك يؤثر على جذب الاستثمار للدولة، ومن هذا المنطلق سوف تتناول **الباحثة** الفروض المتعلقة بجذب الاستثمار لمصر، وأهمية الاستقرار السياسي بمصر وأثره على الاستثمار وكذلك أثر الوضع الأمني، النظام الإداري، التطورات في مجال البحوث العلمية وأثرها على الاستثمار.

أولاً: الوضع السياسي بمصر وأثره على جذب الاستثمار:

تعتبر مصر من الدول النامية التي تسعى لتحقيق معدلات تنمية مستدامة على كافة المستويات الاقتصادية، كما أنها تسعى للاستعانة برأس المال الأجنبي المباشر وغير المباشر بالإضافة لرأس المال المحلي للاستثمار بهذه القطاعات، وذلك من خلال العمل على توفير الحوافز التي تجذب هذه الاستثمارات ومن خلال القضاء على التحديات والمعوقات التي تتعرض لها الاستثمارات والمستثمرين في مصر، لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بهدف التغلب على قلة التمويل الناتج عن الانخفاض بمعدلات الادخار، وللحد من الفجوة بين الاستثمار والادخار، وما يصاحب الاستثمارات من إدخال التكنولوجيا المتقدمة وكفاءات إدارية كل ذلك يساهم في التنمية المستدامة لمصر[٤٧].

ويعتبر تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي الخطوة الأولى لجذب لاستثمارات وتحسين البيئة التشريعية وكذلك الإسراع في إجراءات التقاضي لتعضيد عنصر الأمان والحفاظ على أموال المستثمرين، وتبسيط الإجراءات وتحديدها والتخفيف من حدة التشابكات بين القوانين لتوفير الوقت والتكلفة والجهد على المستثمرين، والعمل على توجيه الاستثمارات لقطاعات واعدة في الاقتصاد، وتدعيم البنية التحتية، وتبني استراتيجية للإنتاج التصديري لتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج المحلي، ومن

---

٤٧ أ. د. رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة , دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر , مكتبة الكتب العربية , طبعة ٢٠٠٢ , ص ٣٢١.

المؤكد أن تَبني سياسة رشيدة للإنفاق العام يعتبر واحداً من أهم عناصر الكفاءة الاقتصادية، وإعادة الدولة لرسم ودراسة محفزات الاستثمار خاصةً بالقطاع الخدمي وقطاع الإنشاءات لجذب الاستثمارات.

كما يعتبر الخطر السياسي الناجم عن التبعات السلبية التي تظهر كنتيجة للأحداث السياسية التي مرت بها جمهورية مصر بعد أحداث ثورتي ٢٥ يناير، ٣٠ يونيو، فتلك المخاطر السياسية تؤثر على قيمة عوائد الشركات لأن المستثمرين لن يخاطروا برؤوس أموالهم في بيئة استثمارية تتسم بعدم الاستقرار حيث أن تلك المخاطرة ستكون مرتفعة جداً، وبالمقابل نجد أن الاستقرار السياسي يمنح المستثمرين الثقة بأن القوانين الحاكمة لأنشطتهم الاستثمارية وكذلك السوق الذي يعملون به سوف يظل مستقراً على المدى البعيد، فالثقة عامل بغاية الأهمية بالنسبة للاستثمار في مصر، الأمر الذي أدركته الحكومة الرشيدة فبدأت بوضع الخطط والاستراتيجيات التي دعمت الاستقرار في البلد وشجعت المستثمرين على الاستثمار مرة أخرى بمصر وبذلك تكون مصر قد خطت خطوة هامة، كما أن المؤتمر الاقتصادي حقق المزيد من جذب المستثمرين حيث يجدون بمصر الاستقرار طويل الأجل وهو ما يناسب عوائد المشروعات الاستثمارية [٤٨].

ثانياً: الوضع الأمني وأثره على تدفق الاستثمارات:

حيث يعد الاستقرار الأمني وتدفق الاستثمارات لأي بلد وجهان لعملة واحدة، فمتى وجد الاستقرار الأمني وجد الاستثمار، بغض النظر عن موارد الدولة سواءً أكانت قوية أم ضعيفة، فلا يوجد دولة بالعالم إلا ولديها موارد اقتصادية، لكن السبب في تدهور العديد من الاقتصاديات بالعالم يرجع في المقام الأول لحالة عدم الاستقرار الأمني بالبلد بجميع نواحيها وتشعباتها والتي غالباً ما يتبعها تراجع المؤشرات المالية والنقدية والاقتصادية وبالتالي تفاقم الأوضاع المعيشية والانسانية لأي بلد، ويعتبر الاستقرار الأمني وتدفق الاستثمارات جانبان مكملان لبعضهما البعض، فمتى توفر الاستقرار الأمني زاد النمو الاقتصادي وتحسن المناخ الاستثماري في البلد لجذب المزيد من المستثمرين، وتبعه تحسن في الظروف المعيشية وتناقص في البطالة وهو ما يخدم الاستقرار الأمني أيضاً.

وعند النظر لحالة مصر نجدها قد تعرضت لحالة من عدم الاستقرار الأمني بصورة حقيقية وملموسة خلال الفترة السابقة خاصةً بعد أحداث ٢٨ يناير ٢٠١١، وما أعقبها من انهيار للجهاز

---

٤٨ أ. د. رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، مكتبة الكتب العربية، طبعة ٢٠٠٢ , ص ٣٢١.

الأمني، وانتشار الأسلحة بين المتطرفين، وكذلك غياب الشرطة وما تبعه من حرية حركة العناصر المتطرفة التي ثارت عليها الدولة المصرية في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ مما دفعهم لاستخدام العنف ضد الدولة المصرية ومؤسساتها الأمنية الأمر الذي أدى لهروب عدد كبير من المستثمرين الأجانب وعزوف آخرين عن ضخ استثماراتهم أو التوسع فيها، لذا كان لابد من التركيز على إعادة جهاز الشرطة المصرية لقوته كخطوة هامة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ثالثاً: النظام الإداري في مصر وعلاقته بالاستثمار:

فالإجراءات الإدارية من الممكن أن تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية أو حتى المحلية وفقاً لمدى شفافية القواعد والقوانين المنظمة للاستثمار، فالتخبط بالقواعد والقوانين واللوائح المنظمة للاستثمار يمكن أن تمثل عقبة أمام الاستثمار.

وقد حاولت الحكومة المصرية إزالة كافة العقبات والتعقيدات البيروقراطية كاجتماع مجلس الوزراء في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١، وإقرار صيغة إدارية للإجراءات الاستثمار تهدف لتبسيط الإجراءات على المستثمرين المحليين والأجانب[٤٩].

وبصدور قانون الاستثمار الموحد تم القضاء على كل المشاكل التي من الممكن أن تواجه المستثمرين، وبالتزامن مع صدور قانون الاستثمار الموحد كان صدور قانون الخدمة المدنية الذي من المقرر أن يزيل الكثير من العقبات البيروقراطية، ويحد بفاعلية من مخاطر الفساد المؤسسي والإداري.

ويقدم قانون الاستثمار الموحد تفعيل خدمة الشباك الواحد (النافذة الواحدة) والتي أشار لها بالمادة رقم (٥٢) من القانون رقم (٨)، كما حدد القانون آلية محددة لفض المنازعات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية، ودورة زمنية لإنهاء تصاريح لإقامة المشروعات وإنشاء الشركات.

رابعاً: التطور في مجال البحوث العلمية وأثره على الاستثمار:

فكلما تطورت قدرة البلد على البحوث والتطوير انعكس ذلك على مجال الإنتاج الصناعي لأن أساس تطوره هو استخدام تكنولوجيا عالية، الأمر الذي أكدته تجارب الكثير من الدول، الدور الهام

---

٤٩ أ. د. رضا عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص ٣٥١.

الذي يلعبه التطور في مجال البحوث وأثره على تقدم تلك الدول في مجالات الصناعة والتجارة والاستثمار.

وبالنظر لمصر فإن حجم الإنفاق الحكومي في مجال البحوث والتطوير كانت محدودة، وترى **الباحثة** أن مصر كدولة تسعى لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فيجب على الحكومة المصرية أن تلي اهتماما خاصةً بميزانية البحوث والتطوير لأنها أساس في بناء القدرات التكنولوجية والاستثمارية لتكون مصر سوقاً للاستثمار خاصةً في مجال الصناعات التكنولوجية المعقدة والالكترونيات ولكي تتمكن المنتجات التكنولوجية المصرية من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية[٥٠] .

٥٠ أ. د. رضا عبد السلام: مرجع سبق ذكره , ص ٣٥١.

الفصل الثاني

نظام النافذة الواحدة وأثره على الاستثمار

تمهيد:

تولي المنظمات الدولية اهتماماً بالغاً لتسهيل العمليات التجارية, فقد أدرجت منظمة التجارة العالمية موضوع تسهيل التجارة على قائمه جدول أعمال الدوحة للتنمية خلال المؤتمر الوزاري الرابع المنعقد في الدوحة في عام ٢٠٠١, وتم الاتفاق على مفاوضات لتسهيل التجارة باستخدام الأساليب الحديثة والمتطورة, وبالرغم من التعقيدات والصعوبات المصاحبة لهذا الموضوع إلا أنه يحمل في طياته الكثير من الفوائد للحكومات والمؤسسات العاملة في مجال النقل والشحن ورجال الأعمال على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي, ومن خلال العمل على تبسيط الإجراءات والمعاملات التجارية وتعزيز الشفافية وتسهيل العمليات الإدارية في أقل وقت يلزم لتنفيذها والتنسيق بين كل الإجراءات ضمن سلاسل يربطها شبكة واحدة.

وقد تناولت مفاوضات منظمة التجارة العالمية في ما يخص تسهيل التجارة اعتماد نظام النافذة الواحدة للتجارة كواحد من الوسائل التي تعمل على تبسيط المعاملات التجارية وتسهيلها من خلال تسهيل عمليات التخليص الإداري والشحن والنقل للواردات والصادرات والبضائع التجارية, والحصول على التصاريح التجارية والتصاريح الجمركية إلكترونياً من خلال نقطة واحدة وهو ما يعرف باسم (تنصيب نظام النافذة الواحدة للمعاملات التجارية)، وتهتم النافذة الواحدة بمعالجة كافة الإجراءات والمعاملات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار والمشروعات الصغيرة, وغالباً ما تساهم في هذا النظام وزارات عديدة مثل وزارة التجارة والزراعة والصحة والمالية, ويتصل هذا النظام بنظام حكومي لمراجعة المستندات ومعالجة البيانات قبل الحصول على الموافقة على المعاملة أو رفضها أو إبلاغ المستفيد من المعاملة بطلب المزيد من المستندات.

كما يرتبط نظام النافذة الواحدة بنظام إدارة المخاطر التي تساعد على تدقيق البيانات وتهتم بإرسال التنبيهات في حال وجود مخاطر استثمارية مما يحد من معدلات التفتيش المادي، وبالتالي يخفض تكلفة العمليات التجارية على الحكومة والتجار ويعزز من كفاءة العملية.

وبالتالي يعد مركز خدمة النافذة الواحدة من النماذج الحديثة التي ظهرت في مجال إدارة الأعمال وقد اكتسب اهتمام العديد من الباحثين والكتاب بسبب ما تشهده بيئة الأعمال المعاصرة من تغييرات ومستجدات سريعة ومتلاحقة أبرزها :زيادة حدة المنافسة ,انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات ,وتنامي ثقافة مشاركة الزبون في انتاج الخدمات مما أدى إلى ظهور حاجة ملحة لنسق جديد من المداخل أو النماذج الاستراتيجية الحديثة التي يمكن اعتمادها لمواكبة متطلبات العصر, وبالتالي يمكن تناول هذا الفصل **من خلال المبحثين التاليين:**

- **المبحث الأول: مفهوم النافذة الواحدة.**
- **المبحث الثاني: أهمية النافذ الواحدة.**

المبحث الأول

مفهوم النافذة الواحدة

تمهيد:

يعتبر الأداء البشري هو المحرك الأساسي لكل الموارد المتاحة بداخل أي منظمة، وبالتالي فالتركيز على أداء العاملين في المنظمة وتطوير وتنمية إمكانياتهم يؤدي لتحسين أداء المنظمة وجودته، فالمنظمات تواجه باختلاف أنواعها وأحجامها تحديات مشتركة تتمثل فيه حاجاتها المستمرة لتحسين مستوى أدائها لكي يتسنى لها التأقلم مع متطلبات التطور التكنولوجي السريعة ومواكبة العصر.

وفي عملية تكييف الفرد مع المنظمة والبيئة الخارجية تتطلب من العاملين أن يتعلموا ويفهموا ويدركوا وضعهم الوظيفي الحالي والمستقبلي، والعمل على إحداث توافق بين تطلعاته المستقبلية وبين الدور الوظيفي المحدد له بالمنظمة، فقد أظهرت نماذج عدة لإدارة منظمات الأعمال أن الجمع بين تحقيق أهداف المنظمة يزيد من جودة أداء وأهداف العاملين من تحقيق حياة وظيفية تتثنى بالكفاءة والرضا، ومن أهم النماذج في مجال الخدمات التجارية ما يسمى بنموذج النافذة الواحدة

وقد حققت الدول، خلال العقود القليلة المنصرمة، تقدماً ملحوظاً في مجالات التطور التكنولوجي، وقد ازدادات التجارة وأصبحت أكثر عالمية، بينما أصبح في مقدور الاقتصادات النامية، وتلك التي تمر بمرحلة انتقال، الوصول لمستويات عليا من تشجيع الاستثمار نظرا لما تُوصّل إليه من الأساليب اللوجستية، ونشوء الأعمال الالكترونية، جعل الشركات تعتمد أكثر فأكثر على العمليات الإدارية التكنولوجية والتي تتسم بالسرعة، والموثوقية، وقد أظهرت هذه التطورات الحاجة إلى إدارة أكثر كفاءة للتعاملات التجارية؛ بيد أن عدم الشفافية بشأن النظم واللوائح، وعمليات التخليص الطويلة والزائدة عن الحد، وكثرة المستندات المطلوبة بأشكالها العديدة، وعناصر بياناتها المختلفة تؤدي مجتمعةً إلى زيادة كلفة المعاملات التجارية وأمدها، ولذا أضحى من المهم أكثر من أي وقت مضى تحقيق تيسير التجارة والاستثمار عن طريق الفاعلية والكفاءة الإدارية، وخفض التكاليف، وتقصير وقت وصول السلع إلى الأسواق، وزيادة القدرة على التنبؤ بما سيحدث في التجارة العالمية، **وسوف تتناول الباحثة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:**

- **المطلب الأول:** نشأة النافذة الواحدة وتطورها.

❖ **المطلب الثاني:** تعريف النافذة الواحدة.

المطلب الأول

نشأة النافذة الواحدة وتطورها

أولا: النافذة الواحدة على المستوى الدولي:

ليس من السهل تحديد ساعة أو موعد زمني دقيق يؤشر ظهور النافذة الواحدة, لكون هذا الأسلوب يتداخل مع أساليب إدارية مختلفة فضلا عن أن أسلوب النافذة الواحدة كان أكثر تركيزا في قطاع الجمارك, باعتبار أن قطاع الجمارك بوابة للتبادل التجاري والاقتصادي ما بين الشركات والدولة من جهة ونظرائهم الأخرين من جهة أخرى, و بناءً على ما تقدم يمكن ملاحظة التطور التاريخي للنافذة الواحدة من خلال تطبيقه في قطاع الجمارك **حيث مر بعدة مراحل أهمها ما يلي**[٥١] :

١- **المرحلة الأولى:** وتسمى بعصر التشغيل الآلي في الجمارك – (١٩٥٠-١٩٨٠).

٢- **المرحلة الثانية :** البوابات الإلكترونية للتجارة (١٩٨٠-١٩٩٠)[٥٢].

٣- **المرحلة الثالثة :** التبادل الإلكتروني للبيانات/شبكة القيمة المضافة، تطورت البوابات الإلكترونية لتصبح منفذاً للتبادل الإلكتروني للبيانات، حيث يُستخدم التبادل الإلكتروني للتبادلات التجارية، إذ تبنت الكثير من الدول نهج التبادل الإلكتروني للبيانات لأغراض المستندات التجارية[٥٣].

٤- **المرحلة الرابعة:** النافذة الإقليمية والعالمية الواحدة – تعتبر رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، واحدة من أولى المنظمات التي رسخت مفهوم مشروع النافذة الإقليمية الواحدة؛ حيث بدئت بعض المعاملات الحدودية في ٢٠١٣ وأطلقت مشروع النافذة الواحدة آسيان في ٢٠١٥، وفقاً لتقرير البنك الدولي عن التجارة عبر الحدود الصادر في ٢٠١٢، تبنى ٧٠

---

[51]Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)(2012),p:1.

٥٢ العقيدي محمد عبد الكريم منهل: عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والتجارة العالمية WTO، منشورات مجلة الزراعة العراقية، ٢٠٠٩، ص ٥٣.

٥٣ الكفائي، عدنان رحيم نور علي: هيأت الاستثمار في المحافظات ودورها في التنمية المحلية، ٢٠١١، ص ٤٢.

اقتصاداً نظام النافذة الواحدة، من بين هذه الاقتصادات، هنالك ٢٠ اقتصاداً تتبني نظم النافذة الواحدة لربط كل الوكالات الحكومية.

ثانيا: مراحل تطور النافذة الواحدة للاستثمار في مصر:

❖ نبذة تاريخية عن النافذة الواحدة في مصر:

بعد صدور القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ المعدل للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٢ قامت الهيئة العامة للاستثمار باتخاذ إجراءات تفعيل منظومة الشباك الواحد لتراخيص الاستثمار ، حيث قامت بإعداد أدلة التراخيص، وتم مخاطبة الوزارات والهيئات والجهات المعنية بإصدار تراخيص الاستثمار لدراسة تلك الأدلة في ضوء القوانين والقرارات المنظمة، ومراجعتها وتحديثها واعتمادها وفقا للواقع العملي لإصدار تلك التراخيص المعمول به لديها، وكذلك قامت الهيئة بمخاطبة وزارة المالية لتفعيل نظام السداد المركزي المنصوص عليه بالمادة رقم (٥٨) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ وذلك بفتح حساب لكافة الجهات المعنية باستصدار الموافقات والتصاريح والتراخيص من خلال البنوك المتواجدة بالهيئة دون التقيد بالأحكام الواردة بالمادة رقم ٣٠ مكرر من القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦، حيث وافقت وزارة المالية على قيام البنوك المفتوحة بمجمع خدمات الاستثمار الرئيسي وفروعه بقبول متحصلات إيرادات الجهات المعنية على أن تقوم البنوك بتحويل هذه المتحصلات إلى حسابات هذه الجهات بالبنك المركزي في ذات اليوم[٥٤]

وبمراجعة الباحثة القوانين الاستثمارية في جمهورية مصر العربية فإن تفعيل منظومة الشباك الواحد لتراخيص الاستثمار لم يكن بحاجة لتعديل قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، وكذلك القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٤ فإن الهيئة العامة للاستثمار قامت بإصدار عدد من التراخيص المؤقتة، وعلى الرغم من عدم تعاون الجهات المصدرة للتراخيص وعدم الالتزام بما يصدر عن الهيئة، ونظرتها لدور الهيئة بأنه نوع من الهيمنة والسيطرة مقابل تهميش لدورها، فبموجب القانون أصبحت الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة الوحيدة التي يتعامل معها المستثمرين، فتلك الجهات ترى أن هيئة الاستثمار سلبت السلطات المخولة لها وحتى بعد صدور

---

٥٤ الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، متاح عبر الرابط: https://www.investinegypt.gov.eg ، تاريخ الوصول: ٢٠٢٣/٢/١

القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ بتعديل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ فإن مشكلة التراخيص لم تحل – حتى لو تعاونت الجهات المصدرة للتراخيص مع الهيئة – حيث تم الاكتفاء في القانون بأن تقوم الهيئة باستصدار تراخيص النشاط في المجالات التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية (المادة ٥١ مكرر)، فالهيئة سوف تساعد فقط المستثمرين في مجالات محددة ومشروعات قليلة، بينما يبقى الحال على ما هو عليه لغالبية أصحاب الأعمال[٥٥].

ومن الجدير بالذكر أن قانون الاستثمار الصادر عام ٢٠١٥ ينص على تطبيق الشباك الواحد لإنهاء إجراءات تخصيص الأراضي والتراخيص، غير أن التطبيق الفعلي أظهر صعوبات واسعة في عملية التطبيق، لذا اقترحت هيئة الاستثمار النص على النافذة الاستثمارية إلا أن التشريع النهائي تراجع عنها ووفقا للقانون، سيتولى المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية، اتخاذ كل ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار، ومتابعة تطور تصنيف وترتيب مصر في المنظمات والتقارير والمؤشرات الدولية المعنية والخاصة بالاستثمار، ودراسة ووضع حلول لمعوقات الاستثمار وإزالة عقبات تنفيذ أحكام هذا القانون، وحل الخلافات والتشابكات التي قد تثور بين أجهزة الدولة في مجال الاستثمار، وتضمن القانون إنشاء مركز للتحكيم والوساطة يسمى "المركز المصري للتحكيم والوساطة"، تكون له الشخصية الاعتبارية ويتخذ من محافظة القاهرة مقر له وتفعيل «الشباك الواحد» خطوة جريئة لطمأنة المستثمرين لدخول أرض الكنانة[٥٦].

---

٥٥ انظر: قوانين الاستثمار في جمهورية مصر العربية

٥٦ خطوات وإجراءات التأسيس:

تتمثل الإجراءات والخطوات المتبعة والمستندات المطلوبة في عملية تأسيس الشركات والمنشآت وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وقانون رقم ١٥٩ لسنة 1981فيما يلي :

يقوم العميل بسحب رقم يحدد دوره ثم يقوم المحامي المختص باستلام المستندات من المستثمر بعد التأكد من استيفاءها مع التأكد من توافر توقيع إليكتروني (Token) مع المستثمر (وذلك في المركز الرئيسي لحين تطبيق التوقيع الاليكتروني في الفروع) أو مراجعة طلبات التأسيس التي ترد عبر البوابة الإلكترونية، وتتلخص المستندات فيما يلي:

- **نموذج شهادة عدم التباس لاسم الشركة من السجل التجاري بالنسبة لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وشركات الشخص الواحد أما في المركز الرئيسي في حالة الشركات ذات المسئولية المحدودة يتقدم العميل بعدة مقترحات لاسم الشركة يتم اعتماد إحداها عند التأسيس.**
- **شهادة بنكية تفيد إيداع نسبة لا تقل عن ١٠% من قيمة رأسمال الشركة المصدر (وذلك بالنسبة للشركات المساهمة والتوصية بالأسهم).**
- **شهادة من إحدى شركات الإيداع والقيد المركزي المرخص لها تفيد إيداع الأوراق المالية لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم لدى شركة الإيداع والقيد المركزي، أما بالنسبة لشركات ذات المسئولية المحدودة فيكون الإيداع البنكي اختياري بالنسبة للمستثمر على أن يكون الايداع بنسبة ١٠٠% من إجمالي رأس المال، أما بالنسبة لشركات الشخص الواحد فيلزم إيداع ١٠٠% من رأس مال الشركة بحد أدنى ٥٠ ألف جنيه.**
- **صورة توكيلات (الاطلاع على الأصل) في حالة ما إذا تم التأسيس عن طريق وكيل، على النحو التالي:**

- ✓ من جميع المؤسسين في حالة الشركات المساهمة (عدد المؤسسين لا يقل عن ثلاثة).
- ✓ من جميع الشركاء في حالة الشركات ذات المسئولية المحدودة (عدد الشركاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن ٥٠ شريك من صاحب المنشاة.
- ✓ على يكون التوكيل منصوص فيه على تأسيس الشركات والتوقيع على عقود التأسيس أمام الشهر العقاري، وفي حالة كون الوكيل أحد الشركاء يضاف بالتوكيل عبارة (التعاقد مع النفس والغير في تأسيس الشركات).
- ✓ صور إثبات الشخصية (سارية واضحة) للمؤسسين أو الشركاء أو صاحب المنشأة وكذلك وكيل المستثمر (مع جواز طلب الاطلاع على الأصل)
- ✓ رقم قومي للمصريين ، جوازات السفر للأجانب.

- أصل إقرار قبول تعيين من مراقب الحسابات على ورق مكتبه ومختوم بخاتمه في حالة تسجيله بقاعدة بيانات مراقبين الحسابات بالهيئة وفي حالة عدم تسجيله بقاعدة بيانات الهيئة يلزم تقديم أصل شهادة القيد بسجل المحاسبين والمراجعين على ان يكون موجه للهيئة العامة للاستثمار.
- صورة كارنيه حديث للمستشار القانوني بالنسبة لشركات الأموال على ان يكون بدرجة قيد استئناف على الأقل.
- نماذج الاستعلام الأمني عن المؤسسين أو الشركاء الأجانب كمستند + صورتها على.CD
- موافقة الجهة المختصة إذا كانت أي من أغراض الشركة تستوجب الحصول على موافقة خاصة بمقتضى أحكام القوانين والقرارات المعمول بها "موافقة مسبقة ."

وبعد استيفاء المستندات السابق ذكرها يقوم المحامي المختص بالإجراءات الاتية:

- إدراج بيانات العقد والنظام الأساسي للشركة المزمع تأسيسها بنموذج العقد المعد طبقاً للشكل القانوني للشركة والقانون التابع له.
- إصدار نموذج طلب التأسيس، وإصدار العقد والتوقيع عليه من المحامي المختص ووكيل المؤسسين أو الشركاء توقيعاً الكترونياً. (إلا إذا رغب وكيل المؤسسين في إضافة بنود بالعقد والنظام الأساسي خارج النموذج المعد بالكمبيوتر فيتم مراجعته قانونياً عن طريق الإدارة وإعداد مذكرة للعرض على السلطة المختصة بالهيئة بما انتهت اليه الإدارة في هذا الشأن وفور ورود الرد يتم إعداد العقد متضمناً تلك التعديلات التي تم الموافقة عليها إن وجدت)
- إعداد شهادة الى الهيئة العامة للرقابة المالية لاستصدار موافقتها على إصدار أسهم التأسيس وذلك بالنسبة لشركات المساهمة والتوصية الأسهم فقط.
- تحويل ملف الشركة الى متابعة التأسيس بقطاع خدمات الاستثمار لإنهاء إجراءات التأسيس نيابة عن العميل لدى الجهات الخارجية طبقاً لتعليمات العمل الخاصة بمتابعة التأسيس.
- استقبال ملف الشركة من متابعة التأسيس بعد التصديق على العقد بنقابة المحامين وتوثيقه بالشهر العقاري لكافة الشركات، وبالنسبة لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم تضاف موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على إصدار أسهم التأسيس وشهادة القيد المبدئي في الحفظ المركزي.
- إصدار شهادة تأسيس بالنسبة لجميع الشركات وذلك للاعتماد.
- يتم إحالة ملف التأسيس لموظفي متابعة التأسيس للقيام بإنهاء إجراءات القيد بسجل تجارى الاستثمار وباقي الجهات المرتبطة .

وحدة خدمة كبار العملاء:

- تم إنشاء وحدة الخدمات المميزة Premier Unit بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٧، بهدف تيسير الإجراءات على المستثمرين في أقل مدة زمنية وبأفضل جودة وإزالة البيروقراطية في جو من الرحابة والرفاهية، ويقوم المستثمر بالانتظار لحين إنهاء خدماته مقابل رسوم تقدر بنحو ٥٠٠٠ جنيهاً (خمس الاف جنيهاً). وتقوم هذه الوحدة بتقديم جميع الخدمات التي تقدم بالمركز الرئيسي لخدمات المستثمرين بما فيها جميع الجهات المساعدة اللازمة لاعتماد العقود وهي:

كما تم توحيد ٨٧ جهة لإصدار التراخيص لإقناع رجال الأعمال لتدفق رءوس أموالهم داخل السوق المصرية، فنظام «الشباك الواحد»، هو قاعدة بيانات تربط جميع الجهات والهيئات الوزارية ببعضها لتسهيل الإجراءات على المستثمر[٥٧].

ثالثا – مراكز المستثمرين:

رصدت المادة ٢١ من قانون الاستثمار الجديد تعريف وطريقة عمل "مركز خدمات المستثمرين"، وقد سعت العديد من الوزارات المختلفة لوجود ممثلين لها به، لضمان عدم سيطرة وزارة الاستثمار عليه وحدها وجاء النص النهائي للمادة بالقانون المنشور بالجريدة الرسمية[٥٨].

- ✓ **نقابة المحامين**
- ✓ **الرقابة المالية**
- ✓ **الشهر العقاري**
- ✓ **الغرفة التجارية**
- ✓ **السجل التجاري**
- ✓ **ضرائب الاستثمار وضرائب الشركات.**

٥٧ انظر: دليل المستثمر.

٥٨ تنص المادة ٢١ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ على ما يلي: "تنشأ بالهيئة وفروعها، لتبسيط إجراءات الاستثمار وتيسيرها، وحدة إدارية تسمى (مركز خدمات المستثمرين)، ويتولى المركز تقديم خدمات تأسيس الشركات وإنشاء فروعها واعتماد محاضر مجالس الإدارة والجمعيات العامة وزيادة رأس المال وتغيير النشاط وأعمال التصفية وغيرها من المسائل المتصلة بالشركات، كما يتولى المركز تلقي طلبات المستثمرين لإصدار الموافقات والتصاريح وتخصيص العقارات والتراخيص اللازمة بأنواعها لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو إدارتها، والبت فيها طبقا للقوانين واللوائح خلال المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون. وتقدم تدريجيا وفي أسرع وقت ممكن خدمات المركز بطريقة مميكنة وآلية وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية من خلال شبكات الربط الإلكتروني وغيرها من الوسائل الفنية اللازمة. ويضم المركز ممثلين عن الجهات المختصة بحسب القوانين المنظمة، ويخضع ممثلو تلك الجهات لإشراف الهيئة خلال فترة وجودهم بمركز خدمات المستثمرين ويلتزمون بالقواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة لتنظيم عمل المركز، واستثناء من أحكام أي قانون آخر، تنتقل إلى ممثلي الجهات المختصة بموجب أحكام هذا القانون سلطة إصدار الموافقات والتصاريح والتراخيص، بحسب الاشتراطات الفنية الواردة بالقوانين المنظمة لها ودليل إجراءات الاستثمار الذي تصدره الهيئة، وكذا جميع الصلاحيات المقررة للسلطة المختصة في مجال تخصيص =العقارات وإعطاء الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لعمل المستثمر والاستثمار وفقا لأحكام هذا القانون. ويحدد مجلس إدارة الهيئة الجهات الحكومية وشركات المرافق العامة التي يتكون منها مركز خدمات المستثمرين، ويقوم الرئيس التنفيذي للهيئة بالتنسيق مع تلك الجهات لتحديد العدد اللازم من العاملين الأصليين والاحتياطيين لتمثيلها في المركز ودرجاتهم الوظيفية التي تسمح لهم بأداء واجباتهم في مركز خدمات المستثمرين، كما تحدد اللائحة التنفيذية

وتُعد منظومة النافذة الواحد، إحدى سبل تذليل العقبات أمام المستثمرين الأجانب كوسيلة لجذب الاستثمارات وتحسين المستوى الاقتصادي للبلاد مما دعا الحكومة المصرية لإصدار قراراً بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار؛ حرصاً على مصالح المستثمرين برئاسة السيسي في يوليو ٢٠١٦ وقرار رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي ، بإنشاء مجلس أعلى للاستثمار، للإشراف على السياسات الاستثمارية للدولة في جميع القطاعات والمحافظات، مما انعكس بشكل إيجابي على أجواء الاستثمار في مصر فمنذ صدور هذا القرار ارتفع سقف التفاؤل والطمأنينة لدى رجال الأعمال والمستثمرين ، وشهدت عمليات تأسيس الشركات طفرة كبيرة تؤكد أن توقيت القرار جاء في موعدة ، خاصة بعد الفترة الأخيرة التي شهدت شبه جمود في مناخ الاستثمار نتيجة فشل الوزارات المعنية بهذا الأمر في حل الموقف وعدم إنهاء الكثير من المشاكل والأزمات التي تسببت في خروج عدد كبير من الاستثمارات، ويدعم تحرير الاستثمار من المعوقات البيروقراطية التي تعيق تنشيطه، معتبرا أن تولى رئيس الجمهورية هذا المجلس كفيل بإزالة كل العقبات والمعوقات التي يواجهها المستثمرون في مصر على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الدولة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال[٥٩].

كما يقوم المجلس بالتقدم بالتشريعات القانونية التي تسهم في تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وتنفيذ المشروعات الاستثمارية والترويج لها بالإضافة إلى تحديد الأولويات بما يتوافق مع خطة التنمية الاقتصادية التي تبناها الدولة، وستسهم هذه الخطوة بشكل كبير في إعادة مصر إلى خريطة الاستثمار العالمي، كما أن المجلس الجديد يجب أن يُمنح جميع الصلاحيات التي تُمكنه من اتخاذ القرارات الحاسمة في الوقت المناسب التي تسهم في خلق بيئة مواتية وجاذبة لرأس المال نتائج الدراسة مطلوب عمل تدريب مستمر للموظفين على استيعاب التكنولوجيا وحسن المعاملة وتطبيق "روح القانون"

ضوابط اختيار هؤلاء العاملين وطريقة إلحاقهم بالمركز، وفي غير حالات تقديم شهادات الاعتماد المنصوص عليها في المواد التالية، يجب على ممثلي الجهات بمركز خدمات المستثمرين والموظفين المسئولين بالجهات الإدارية طلب استيفاء المستندات اللازمة لاستخراج الموافقات أو التصاريح أو التراخيص خلال يومي عمل من تاريخ تقديمها إليهم، وإلا اعتبرت مستوفاة، ولا يجوز طلب أي مستندات إضافية من المستثمر بعد مرور تلك المدة. وفي جميع الأحوال، يكون من حق المستثمر أن يقوم باستيفاء الاشتراطات الفنية وغيرها من الاشتراطات والإجراءات اللازمة للاستثمار عن طريق مكاتب الاعتماد، أو باللجوء مباشرة إلى الجهات المختصة، أو من خلال ممثليها بمركز خدمات المستثمرين".

٥٩ الموقع الرسمي لمجلس الوزراء المصري، متاح عبر الرابط: https://www.idsc.gov.eg/ **، تاريخ الوصول: ٢/٥ / ٢٠٢٣**

رابعا: التشريعات الحاكمة لمناخ الاستثمار في مصر:

تُعد تهيئة المناخ الاستثماري في مصر واحداً من أهم المكاسب التي شهدتها فترة الإصلاح الاقتصادي منذ بدء التطبيق وحتى الآن نظراً لأهمية هذا المناخ لجذب الاستثمارات وتشجيع أصحاب الأعمال على ضخ استثمارات جديدة، ورفع معدلات التشغيل وتوفير فرص العمل، وبالتالي تحقيق معدلات النمو المستهدفة، وجاءت التعديلات التشريعية في مقدمة جهود تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة، وفتح الباب أمام القطاع الخاص المصري والأجنبي للمساهمة في زيادة معدلات التشغيل، والنمو، وتوفير فرص العمل للشباب[٦٠]

ومنذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي حرصت الدولة المصرية على توفير بيئة تشريعية داعمة للاستثمار من خلال إصلاح شامل لكافة القوانين المؤثرة على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في مصر، كما مرت البيئة التشريعية بمراحل مختلفة تهدف إلى تشجيع وجذب المزيد من الاستثمار في مصر، ومن أبرزها قانون الاستثمار الذي يسعى إلى توفير الحوافز، وتحقيق الحوكمة وتسهيل التجارة عبر الحدود، وتوفير الضمانات التي تحمى من القرارات التعسفية، ويأتي بأدوات وإجراءات تنظيمية لتسهيل عملية الاستثمار وبدء مزاولة النشاط، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القوانين المكملة لهذا القانون المتعلقة بكافة المجالات والقطاعات الاقتصادية[٦١] .

وشهد الإصلاح التشريعي في مصر أيضاً تعديلات على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد، والتي تُصنف على أنها الأكبر منذ تدشين هذا القانون عام ١٩٨١، وتهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات والإفصاحات المرتبطة بها، وتحسين مركز مصر في التقارير الدولية ذات الارتباط بمناخ الاستثمار، مثل تقرير التنافسية العالمي الذي يُصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو ما كان يتطلب تعديلات بقانون الشركات الحالي لمواكبة التطورات في العملية الاستثمارية عالمياً[٦٢] ، وكان إقرار قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس خلال عام ٢٠١٨ كفيلاً بإحداث تغيير جذري في الصورة الذهنية المأخوذة

---

٦٠ صلاح زين الدين: تأثير العولمة وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية، دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية في المؤتمر السنوي السادس لكلية الحقوق، جامعة المنصورة: " التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٨٥.

٦١ مبادرة (إرادة) لإصلاح مناخ الأعمال في مصر، متاح عبر الرابط: https://www.errada.gov ، تاريخ الوصول: ٧/ ٢/ ٢٠٢٣.

٦٢ صلاح زين الدين: مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

عن المناخ الاستثماري في مصر لكل من يرغب في تأمين وسائل خروج آمنة من السوق حال التعثر، ويهدف القانون إلى إنقاذ الشركات المتعثرة دون خروجها من الأسواق، وتوفير آلية سهلة دون تعقيد لخروج المستثمرين من السوق، إلى جانب تجنيب المستثمرين المتعثرين عقوبة الحبس بما يُسهم في جذب المزيد من الاستثمارات[٦٣].

المطلب الثاني

تعريف النافذة الواحدة

تعدّ النافذة الواحدة في ظل تعدد المؤسسات والدوائر الحكومية وتعدد أقسام ومهام هذه الدوائر، حجر الأساس في هيأت الاستثمار في عملية بناء مؤسساتي ناجح يتم بموجبه استقطاب الفرصة الاستثمارية وتوزيعها، وعليه يتطلب الأمر تفعيل الارتباط المؤسساتي فيما بين المنظمات ذات العلاقة وذلك من خلال شبكة من العلاقات الإدارية، لذلك بات من الضروري العمل على إيجاد سبل من شأنها الاسراع في انجاز المعاملات في هيأت الاستثمار ولعل استعمال أسلوب النافذة الواحدة بوصفه الحل الأجدى نفعاً لتجاوز هذا الروتين وتنظيم العمل بالشكل الأمثل، إن النافذة الواحدة تقوم بدور مهم في تحسين المناخ الاستثماري لجذب وتوزيع الاستثمارات في القطاعات التي يمكن أن تولد فرصة للعمل في نطاق واسع في الدولة ومعالجة المعوقات وتبسيط الاجراءات الرسمية لخدمة المشاريع المختلفة القادمة برأسمال محلي أو خارجي[٦٤]

كما تعمل النافذة الواحدة على استقبال وانجاز المعاملات في هيأت الاستثمار من خلال تقديم أفضل الخدمات للمستثمرين، حيث تم جمع الوزرات والجهات العامة المعنية بالاستثمار وكافة القطاعات الاقتصادية التي تتطلب إصدار الرخص للمشروع الاستثماري في مكان واحد ممثلة بموظفين مفوضين من قبل هذه الجهات والقطاعات وبكافة الصلاحيات اللازمة لتسجل وترخيص ومنح الموافقات والشهادات والإجازات اللازمة للمشروع لجذب وتوزيع الفرص الاستثمارية .

أولا: مفهوم النافذة الواحدة concept one stop shop

---

٦٣ محمد فتحي محمد حصان: سنوات ضائعة الشباك الواحد لتراخيص الاستثمار في مصر، المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٧، ص ١٠

[٦٤] محمد فتحي محمد حصان: مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

يشير مفهوم النافذة الواحدة إلى "مرفق يتيح للأطراف الداخلة في التجارة والنقل تقديم معلومات ووثائق موحدة قياسياً إلى نقطة دخول واحده لاستيفاء جميع المتطلبات التنظيمية الخاصة بتخصيص الأراضي والمباني والتصريحات اللازمة والسجل التجاري والضريبي وإذا كانت المعلومات الإلكترونية ينبغي عندئذ تقديم عناصر البيانات الفردية مرة واحدة فقط" [٦٥] .

كما عرفتها منظمة الجمارك والرسوم في المملكة المتحدة بأنها: "منصة تتيح للتجار البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية أو التصدير أو الترانزيت التي تطلبها الحكومات أو الوكالات مرة واحدة من خلال واجهة تطبيق إلكترونية واحدة, مما يؤدي لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية فيما يخص كل معاملة من المعاملات"[٦٦].

كما عرفتها الهيئة بأنها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات في تبادل البيانات ومعالجتها بين الدوائر والوكالات الحكومية وكذلك إعادة تسليم الرخص والتصريحات أو الوثائق الأخرى المرتبطة بالحركة الحرة للإرسالية إلى التجار"[٦٧], كما عرفتها منظمة الجمارك العالمية بأنها: "مرفق عابر للحدود وزكي يتيح للأطراف المعنية في التجارة والنقل تقديم معلومات موحدة يغلب أن تكون إلكترونياً إلى نقطة دخول واحدة للوفاء بجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت"[٦٨], فهي أحد المفاهيم التي تعبر عن الموانئ الإلكترونية المعاصرة والتي تقوم وفقاً لمعايير منظمة الأمم المتحدة بغرض تسهيل وتوحيد عمليات التجارة الخارجية بين الدول المختلفة, كما تعرفها الأمم المتحدة بأنها النظام الذي يسمح للقائمين بالعمليات التجارية بتسليم نسخة واحدة في حالة المكينة (مستندات وأوراق الاستيراد والتصدير) إلى جهة واحدة والتي تقوم لاحقاً بتوزيعها إلى الجهات المختصرة[٦٩].

---

٦٥ مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل، متاح عبر الرابط: https://tfig.unece.org ، تاريخ الوصول: ٢٦/ ١/ ٢٠٢٣.

٦٦ سوزان أحمد إسماعيل: تطبيق فكرة النافذة الواحدة في عملية التسجيل – طبيعة عملية التسجيل للمؤسسات الفردية والمشاريع الاقتصادية ذات الطبيعة التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو الخدمية في دوائر الدولة، السليمانية، ٢٠١٠، ص ٤٩.

٦٧ مزهر شعبان العاني وشوقي ناجي جواد: الإدارة الإلكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤، ص ٢٤.

٦٨ نشأت علي عبد العال: الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢٧.

٦٩ مزهر شعبان العاني وشوقي ناجي جواد: مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

وعليه فإن هيئات الاستثمار يمكن أن تحقق أكبر قدر من الاستفادة من خلال جمع كل الأطراف المعنية في مكان واحد لتشجيع الاستثمار وأبعاده عن كل صور الابتزاز والمساومات وبشكل عام فإن هذا الجانب يتفق في الأبعاد الأتية[٧٠]:

١. البعد الزمني : يستخدم هذا البعد في تحديد زمن منح التصاريح والمدة الزمنية اللازمة لاستكمال الإجراءات الادارية.

٢. البعد الاداري : ويتعلق بسير عمل إجراءات المعاملات الإدارية لمنح تصريح الاستثمار وتسهيل عمل المشروعات وتيسير تعاملها مع الأجهزة الحكومية المختصة.

٣. البعد الاجتماعي النفسي : ويشمل العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في البلد ومدى إمكانية تعايش المستثمر مع تلك العادات والتقاليد وتهيئة وترويج الأجواء النفسية الجيدة من خلال تقليل الجهد والكلفة التي تعمل على استقطاب المستثمر.

٤. البعد الأمني : ويقصد به الوضع الأمني وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، فهو من المحددات التي تقف عائقا أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية بل ساهمت في هروب رؤوس الأموال الوطنية ليتم استثمارها خارج البلد، فظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني من أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية في أي دولة كانت متقدمة أو نامية هي , إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار .

٥. البعد القانوني : ويعني هذا البعد بسن القوانين والتشريعات التي تؤدي إلى التأثير في حجم ونوعية الاستثمارات , وبالتالي تغير نظرة المستثمر والعمل على استقطابه

وتهدف النافذة الواحدة لتيسير التجارة إلى ميكنة العلاقة بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة في الاتجاهين، وتشمل مجموعة من القواعد الحاكمة في التصميم العام وقد تم استنباط هذه القواعد الحاكمة من ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول هو محور الجيل الرابع من صناعة المعلومات المحور الثاني هو الاحتياجات الخاصة ببيئة العمل المصرية، ومنها على سبيل المثال مكافحة الفساد، أما المحور الثالث فهو محور المنظمات الدولية وضرورة التوافق مع معايير "WCO".

---

٧٠ فتحية عبد الفاضل: مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

وتضم تلك القواعد الحاكمة الفصل الكامل للعلاقة بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة، والتحول الرقمي في المعاملات المالية وتفعيل آليات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تحويل المنظومة الإدارية الجمركية والرقابية إلى منظومة عمل مخططة مسبقا، وتفعيل الاعتماد على آليات تفاعل الإجراءات المميكنة دون تدخل العنصر البشرى، وتحويل المنظومة الإدارية الاستثمارية والرقابية إلى منظومات استباقية للأحداث، إلى جانب زيادة معدل الحوكمة في الإجراءات والمستندات المطلوبة، وزيادة معدل الشفافية في تكاليف الفحص والكشف والإفراج[٧١].

ويمكن **للباحثة** أن تعرفها بأنها: هيكل إداري جديد يسعى إلى تقديم الخدمات نيابة عن المنظمات أو الوكالات المرتبطة من خلال مكتب أساسي واحد على اتصال بكافة الهيئات والوزارات المعنية بأطراف العملية الاستثمارية بطريقة متكاملة ومتوازنة.

٧١ نغيمش, جعفر حسين" مركز النافذة الواحدة وتأثيرها في الأداء المكتبي (دراسة استطلاعية في دائرة جوازات ميسان),٢٠١٨

المبحث الثاني

أهداف النافذة الواحدة

تمهيد:

تعتبر النافذة الواحدة آليات جديدة ومتنوعة على مستويات مختلفة لحل منازعات المستثمرين مع الجهات الإدارية المتعددة ومواجهة البيروقراطية السلبية من خلال الإصلاح الإداري والتدريب والتعامل بشفافية، كما أنها تتغلب على مشكلة عدم التوزيع الجغرافي لمكاتب الهيئة، وذلك بافتتاح فروع جديدة بالمحافظات المختلفة، لإنهاء تكدس المستثمرين وممثليهم بمجمع الخدمات الرئيسي، نظرا لضغط العمل الناتج عن التوزيع الجغرافي ، المتمركز في القاهرة بصفة رئيسية فقبل صدور قانون الاستثمار الموحد ولائحته التنفيذية، كان العديد من رجال الأعمال يعلقون ضخ استثماراتهم في مصر بسبب معوقات إجرائية أبرزها عدم تنفيذ نظام الشباك الواحد بشكل كامل حتى الآن، فالسوق المصري يحتاج نحو عشرة مليارات دولار استثمارات أجنبية مباشرة سنوي وفقا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢٢[٧٢]، وقد كانت ثورة٣٠ يونيو انطلاقا لعدم نجاح الإجراءات الإصلاحية التي تم طرحها مع الحكومات للحد من التدهور الاقتصادي، وقيام البنك المركزي باتخاذ إجراءاته الجريئة " للحد من أزمة ارتفاع الدولار، واستقرار سوق الصرف، ثم صدور قانون الاستثمار الموحد بعد تعديله ، ولائحته التنفيذية، أدى إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية قليلا، ولاسيما بعد زيادة الاحتياطي النقدي إلى ما فوق الـ ٣٦ مليار دولار، لأول مرة منذ عهد بعيد، إلا أن تباطؤ حركة جذب الاستثمارات الأجنبية، رغم وجود بيئة الاستثمار المشجعة، سواء في المناطق الاقتصادية الجديدة الواعدة، ولاسيما في محور قناة السويس، والإسراع في تنفيذ شبكة الطرق القومية ، إلا أن حركة الاستثمار وزيادة الإنتاج والتصدير، لم تكن بنفس الوتيرة، ومن هنا كان الإلحاح على تطبيق منظومة الشباك الواحد، بآليات جديدة وبتفكير "من خارج الصندوق"، وبعيدا عن البيروقراطية، وأيدي الموظفين المرتعشة، بل والاستفادة من تجارب دول عربية، قامت بتطبيق تلك المنظومة، ونجحت. بل كان الشباك الواحد لديها، "بابا ملكيا" لانسياب حركة الاستثمارات[٧٣].

وعليه ستقوم الباحثة بتقسيم هذا المبحث لمطلبين على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** أهداف النافذة الواحدة.

---

٧٢ تقرير البنك الدولي، ٢٠٢٢

٧٣ التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط: https://www.cbe.org.eg

❖ **المطلب الثاني:** أثر النافذة الواحدة على المؤشرات الاقتصادية.

المطلـــــــب الأول

أهـــــــــــــــداف النـــــــــــافـــــــــــــذة الـــــــــــــــواحـــــــــــــــدة

تتعدد الأساليب والاستراتيجيات الهادفة إلى كسب رضا المستثمرين من خلال تقديم خدمات تحظى بالقبول من المستثمرين والأهم في هذه الخدمات في كيفية الحصول عليها ومدى الجودة التي يجب أن تتمتع بها , ويبرز نموذج النافذة الواحدة كأسلوب من أساليب الإدارة المهمة في هذا المجال الذي يركز على توحيد الجهود والموارد والانشطة وتقديم حزمة الخدمات التي يحتاجها المستثمر من خلال قناة واحدة أو ما يسمى من خلال نافذة دخول واحدة، وفي ضوء ذلك الأداء الذي تقوم به النافذة الواحدة فإنها تهدف إلى ما يلي[٧٤]:

١) الممارسات الإدارية الحديثة: والتي تحتم على منظمات الأعمال توفير إجراءات مبسطة وسهلة لحصول المستثمرين على الخدمات التي تقدمها المنظمات.

٢) في ظل التنافس القائم بين منظمات الأعمال على تقديم الخدمات للمستثمرين, يبرز أسلوب النافذة الواحدة بوصفه واحداً من الأساليب المهمة في كسب المستثمرين من خلال تقديم الخدمات من نافذة واحدة .

٣) تساهم النافذة الواحدة في وضع أفراد المجتمع أمام مسؤولياتهم وعدم التساهل أمام المحسوبية وأشكال الفساد الإداري والمالي كافة التي تنبع من العشائرية والقبلية.

٤) تساهم النافذة الواحدة في تحقيق أفضل استغلال للوقت المتاح لدى المشروع وعدم ضياع الوقت أو فقدان الوقت بين الدوائر والمؤسسات الحكومية صاحبة العلاقة في تقديم الخدمة.

٥) العمل بنظام النافذة الواحدة يؤدي إلى تنظيم قاعدة بيانات متكاملة عن المستثمر وعن الكادر الوظيفي.

---

74 Contiades , Xenphon: Informatiom Centers and One Stop Shop , Social Institions Support Programme , (2007), Pp 1-57.

٦) تساهم في توحيد وتركيز الجهود والموارد باتجاه منفذ واحد أو قناة واحدة لتقديم حزمة متنوعة من الخدمات.

٧) العمل بنظام النافذة الواحدة يؤدي إلى القضاء على الازدواجية في تقديم الخدمات تأكيد عمل تحقيق المنفعة الاجتماعية للزبون.

وتؤثر النافذة الواحدة بصورة واضحة على الفرص الاستثمارية حيث تعمل على توفير أهداف استثمارية على النحو التالي[٧٥]:

أولاً: أهداف النافذة الواحدة الاستثمارية على المدى القصير:

يتمثل دور النافذة الواحدة في الأهداف الاستثمارية قصيرة المدى في تحليل الأنشطة الاستثمارية وتقليص عدد الوثائق والمدة اللازمة لإنجازها, ولتحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الحد من التكاليف الخاصة بالمعاملات التجارية والنظم والإجراءات المتبعة في المؤسسات الوطنية وذلك بالتوافق مع المعايير الدولية وتحسين الشفافية وزيادة العائدات المالية وتعزيز الضغوط الإدارية.

ثانياً: أهداف النافذة الواحدة الاستثمارية على المدى المتوسط الأجل:

ويتمثل دور النافذة الواحدة في الأهداف الاستثمارية متوسطة الأجل في العمل على تطوير الفرص الاستثمارية المشتركة بين القطاعين العام والخاص وذلك لتلبية أولويات الدولة وفقاً لموقعنا الجغرافي في مجال التنمية المستدامة، والعمل على تطوير نظم حديثة لإدارة الخدمات اللوجستية.

ثالثاً: أهداف النافذة الواحدة الاستثمارية على المدى طويل الأجل:

وتتمثل أهداف النافذة الواحدة في الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل في العمل على تطوير قدرة الدولة على إنشاء شبكة ربط مع الأقاليم والبلدان الأخرى والتي تمتلك بها استثمارية إلكترونية للعمل عليها لتسهيل الاستثمارات عبر الحدود مما يحسن من التنافسية التجارية وتعزيز المشاركة في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال التحول للاستثمار بلا وثائق ورقية.

---

[75] **75 Effects of Rwanda Electronic Single Window (RESW) on the Movement of Goods along the Rwandan Customs Posts, Open Access Library Journal 2022, Volume 9, e8332**

وتظهر أهميه النافذة الواحدة في الاستثمار من خلال عملية الإصلاح المؤسسي والاقتصادي، حيث تعمل على الاستقرار الاقتصادي والسياسي من خلال مواجهة الصراعات الداخلية والعمل عليها لتبسيط اللوائح والقواعد لتوفير زخم من التدفقات الاستثمارية المحلية والأجنبية مع توفير قواعد العمل والنظم القانونية في حال وجود نزاعات داخلية مما يجعل الدولة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

كما أن من أهم أهداف نظام النافذة الاستثمارية أنه سيعمل على تعزيز تنافسية الدولة وترسيخ جاذبيتها للاستثمارات الداخلية والخارجية وتحقيق عملية إصلاح داخلي يعكس النضج التشريعي للبيئة الاستثمارية في الدولة للارتقاء ببيئة الأعمال على اختلاف أنواعها[٧٦].

ويمكن تلخيص أهم أهداف النافذة الواحدة فيما يلي[٧٧]:

١. توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر للحصول على خدماته.

٢. اختصار وقت تقديم الخدمات لأقل مدة زمنية ممكنة.

٣. تبسيط وتيسير إجراءات الحصول على الخدمات.

٤. غلق أبواب الفساد والممارسات اللاأخلاقية بالفصل بين مقدم الخدمة وطالبها.

٥. تحقيق الشفافية في تقديم الخدمات بالتحديد الدقيق للإجراءات والرسوم المطلوبة.

٦. العمل في بيئة غير ورقية من خلال الربط الإلكتروني بين الجهات المختصة داخل الشباك وخارجه.

٧. التحديد المسبق لكافة الإجراءات الواجب اتباعها من قبل المستثمر.

٨. تذليل المعوقات التي تواجه المستثمر من خلال تواجد الجهات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر في مكان واحد وتطوير عملها لكسب رضا المستثمر وتحسين المناخ الاستثماري فيما يتعلق بسهولة الإجراءات الحكومية المقدمة له.

---

76 anissa Indira. Bevaola Kusumasari , Boosting Logistics in indonesia and Vietnam through staged deVeLopment of the single WindoW system: a goVernment innovation , Viešoji Politika IR Administravimas Public Policy and Administration 2020, T. 19, NR. 4 / 2020, VOL. 19, NO 4, P. 92–113

٧٧ محمد فتحي محمد حصان: سنوات ضائعة– الشباك الواحد لتراخيص الاستثمار في مصر، المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٧، ص١١.

المطلـــــــــب الثاني

أثـــــر النـــــــافـــــــذة الـــــواحـــــدة علـــــى المـــــؤشـــــرات الاقـــتصـــــاديـــــة

أولا: مفهوم المؤشرات الاقتصادية وأنواعها:

يمكن تعريف المؤشرات الاقتصادية بأنها: هي مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصـــادية التـــي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصـــاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل، وتصدر المؤشرات الاقتصـــادية بصفة دورية – سنوية أو ربع سنوية أو شهرية أو أسبوعية، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصـــادية لكل دولة، وبصفة عامة يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى سبعة أنواع رئيسية[٧٨] :

١. ميزان المدفوعات Balance Of Payment Indicators
٢. مؤشرات الإنتاج GDP & Output Indicators
٣. مؤشرات الثقة Confidence and Sentiment Indicators
٤. مؤشرات الأسعار والأجور Price Wages & Sales Indicators
٥. تقارير السياسة النقدية ومعدلات الفائدة Monetary Policy and Interest Rates statments
٦. مؤشرات التوظيف وسوق العمل Employment Indicators
٧. مؤشرات قطاع الإسكان Housing Indicators

يوجد مجموعة من التقارير الاقتصادية والإحصائيات التي يتم استخدامها من أجـــل قيـــاس أداء قطاعات الاقتصاد المتنوعة فهي تساعد في تقييم الوضع الاقتصادي، مع قياس مدى قوة الاقتصاد، كمـــا يتم قياس مؤشرات ضعفه ومعرفة أسباب ذلك، ويمكن من خلال تلك المؤشرات القـــدرة علـــى التنبـــؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل، والمؤشرات الاقتصادية في الغالب تكون ســـنوية أو ربـــع ســـنوية أو

---

٧٨ **تقرير البنك الدولي عن جمهورية مصر العربية، متاح عبر الرابط:** https://data.albankaldawli.org

أسبوعية أو شهرية، مع وجود العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة، فإن تلك المؤشرات لها دور من أجل قياس قوة الاقتصاد.

قياس قوة الاقتصاد لأي دولة هام جداً، لأنها يتم من خلالها قياس قيمة العملة، وهناك مجموعة من المؤشرات المختلفة الأنواع التي يعتمد عليها قياس اقتصاد الدولة، وهناك أنواع أخرى من المؤشرات وهي:

- المؤشرات الرائدة:

تلك المؤشرات تتغير مع تغير الاقتصاد، بحيث تظهر تغيرات كبيرة في الاقتصاد مستقبلًا، وهي مفيدة لتستخدم في التنبؤات قصيرة المدى، ومن أمثلتها ما يلي:

- قياس مؤشر سوق الأسهم
- المؤشر الخاص بنشاط التصنيع
- مؤشر سعر الفائدة[٧٩]

تستخدم البنوك المركزية سعر الفائدة لتشجع على نمو الاقتصاد، كما تهدف من أجل التقليل من التضخم، من اختصاص البنك المركزي أنه يقوم بإقراض البنوك التجارية، وتقوم البنوك التجارية بإقراض الأفراد، وأقل فائدة تدفع من خلال البنك المركزي، وفي حالة رفع قيمة الفائدة من البنك المركزي تزداد بناء عليها قيمة الإقراض، وينخفض بناء عليه التضخم، وعندما تلاحظ البنوك المركزية حدوث تدهور في الاقتصاد، لذلك يتم خفض سعر الفائدة من أجل التحفيز على الأداء الاقتصادي.

- **مؤشر التضخم[٨٠]:**

79 Chen Zhong, Chen Qinping Research Center of Open Economics and Trade, Fuzhou University of International Studies and Trade An Analysis of the Current Situation of Single Window in International Trade in Mainland Fuzhou, China, 2019

80 Olha BORYSENKO,University of Customs and Finance, Improving the Interaction of State Institutions for the Control of Displaced Goods Across the Customs Border of Ukraine Using the "Single Window" Mechanism Ukraineacu_borysenko@ukr.net, 2021

في حالة مواجهة البلاد معدلات قليلة من التضخم فهنا تتوقف الأسعار ولكن تسجل ارتفاع بمعـــدل قليل، بحيث يتم النظر للاقتصاد على أنه ضعيف من قبل المستثمرين، ويظهر دور البنك المركزي فهو يقوم بحماية المستثمرين من زيادة التضخم، يقوم البنك برفع سعر الفائدة وهنا ينتج عنه تقليل الاستهلاك مما يقلل من الطلب على السلع.

شكل رقم (١)

مؤشر التضخم

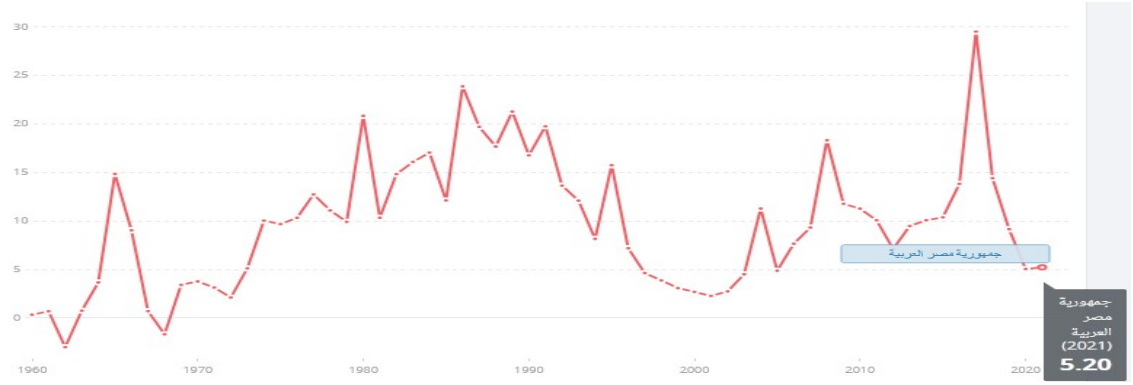

المصدر: مؤشر التضخم Egypt, Arab Rep ، صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات.

ثانيا: دور النافذة الواحدة في دعم ريادة الأعمال:

أطلق البنك المركزي المصري، مركز خدمة النافذة الواحدة بهدف دعم ريادة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال المحليين والأجانب الراغبين في مزاولة الأنشطة الصناعية في الدولة وتلبية كافة احتياجاتهم، بالتنسيق مع كل من وزارة العدل ووزارة الطاقة والصناعة والاستثمار، وتنسجم هذه المبادرة مع الجهود التي يبذلها البنك لتوفير كافة خدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر تحت سقف واحد[٨١] .

ومن خلال خدمة النافذة الواحدة سيتمكن رواد الأعمال المحلين والأجانب وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات التي تشمل عرض خدمات لتأسيس والحصول على التراخيص وكافة الإجراءات الاستثمارية الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل إنهاء الإجراءات مع بعض الجهات الحكومية وجهات أخرى عن طريق توفير خدماتهم في

81 SHI Rong, ZHAO Ying, Research on the Problems and Countermeasures of Suzhou "Single Window" Construction of Trade Facilitatio, 2022.

منطقة واحدة، وتقديم الاستشارات والحلول لرواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتوجيه الصحيح للبدء في إجراءات الحصول على الخدمة المناسبة[٨٢].

كما سيتوفر في مركز خدمة النافذة الواحدة عدداً من المكاتب التي تمثل الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بقطاع الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي ستقوم بتقديم خدماتها المتاحة مباشرة لرواد الأعمال في مركز خدمة النافذة الواحدة.

إن مبادرة خدمة النافذة الواحدة تنسجم مع أهداف جمهورية مصر العربية في توفير كافة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة تحت سقف واحد، كما تهدف من خلال إطلاق مركز خدمة النافذة الواحدة إلى توفير مصادر الأعمال الأكثر طلباً تحت سقف واحد، الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحفيز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل دخول شركات جديدة إلى سوق العمل. كما أننا على قناعةً تامة بأن توفير مثل هذه البنى التحتية للشركات الصغيرة والمتوسطة سوف يكون له أثراً واضحاً في زيادة فعالية تلك الشركات ونظراً لوجود العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ فإن توفير كل تلك الخدمات تحت نافذة واحدة سوف ينعكس بشكل إيجابي على تلك الشركات[٨٣].

كما أن إطلاق فكرة النافذة الواحدة جاءت نتيجة لإيمان مصر بضرورة مواكبة التطورات المتسارعة في عصرنا اليوم وتسهيل وتيسير الحصول على كافة الخدمات التي يحتاجها رواد الأعمال على الأراضي المصرية وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، والابتعاد عن الروتين وكل ما من شأنه تضييع وقت وجهد رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أن نظام النافذة الواحدة يمثل منظومة متكاملة لدعم رواد الأعمال على الأراضي المصرية، وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة سواء منهم المحتضنون في حاضنات الأعمال أو المتواجدون في منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، هذا بالإضافة إلى جميع الراغبين في الخدمات الاستثمارية، فتجمع هذا العدد من المؤسسات تحت سقف واحد يعتبر خير دليل على الأداء المحترف داخل منظومة واحدة وبهدف موحد من أجل دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في الدولة، وسيتمكن رواد الأعمال من

---

82 Kapidani N, Tijan E, Jović M, Kočan E. National Maritime Single Window – Cost-Benefit Analysis of Montenegro Case Study National Maritime Single Window – Cost-Benefit Analysis of Montenegro Case Study

83 A.O. Abdulkadir, PhD, D.A. Ariyoosu, PhD, M.A. Oladepo, Single Window Platform in the Nigerian Maritime Sector: Between Easiness and Contention Among Government's Agencies

التعرف على خدمات وبرامج النافذة الواحدة، والاستفادة منهـــا، بالإضـــافة إلـــى تســـهيل الـــإجراءات للشركات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الخدميـــة، والتوجيـــه الصـــحيح للحصول على الخدمة المناسبة ومتابعة طلبات رواد الأعمال وأصحاب الشركات.

الخاتمة

تناولت الباحثة في هذه الدراسة دور النافذة الواحدة في دعم الاستثمار في مصر، وذلك من خلال توضيح مفهوم النافذة الواحدة ونشأتها وتطورها ، واستعراض أهم نماذج لتجارب دول العالم في مجال النافذة الواحدة وخلاصة ما يمكن استفادته من تلك التجارب ، كما تطرقت الباحثة في دراستها إلى بيان الأهمية الاقتصادية للنافذة الواحدة في دعم المناخ الاستثماري في مصر ، النافذة الواحدة هي الداعمة للمناخ والاستثماري والمشروعات الصغيرة لذا تطرقت الباحثة كذلك إلى بيان أهميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وأهم التحديات التي تواجهها ثم عرضت الدراسة تجربة مصر في مجال النافذة الواحدة ومتطلبات تطويرها لتتمكن من القيام بدورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وجذب الاستثمارات

في نهاية هذا البحث تم التوصل إلي مجموعة من النتائج والتوصيات علي النحو التالي :

١- تلعب النافذة الواحدة دوراها في تسهيل الإجراءات لانجاز جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار مما يقلل من التعقيدات والوقت اللازم للحصول علي التراخيص

٢- يتم من خلال النافذة الواحدة تحسين التنافسية وتسريع الإجراءات وتبسيط العمليات وتصبح البيئة الاستثمارية أكثر جذبا للمستثمرين الأجانب

٣- تساهم النافذة الواحدة في تعزيز الشفافية من خلال تقديم معلومات دقيقة ومتاحة للمستثمرين مما يزيد من ثقتهم في السوق وتقليل حجم الفساد

٤- تؤثر فعالية النافذة الواحدة بشكل ايجابي علي تصنيف الدولة في مؤشرات الأعمال العالمية , مثل تقرير سهولة ممارسة الأعمال

٥- تدعم النافذة الواحدة ريادة الأعمال وتعمل علي دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال المحليين والأجانب

٦- تعمل النافذة الواحدة علي جذب المزيد من الاستثمارات بفضل سرعة وفاعلية الإجراءات مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد بصفة عامة

بناء على النتائج السابقة تقوم الباحثة بتقديم بعض التوصيات على النحو التالي:

أ- عمل استبيان عام من المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ككل لأخذ آرائهم ومعرفة وجهة نظرهم حول أثر نظام النافذة الواحدة على الاستثمار.

ب- ضرورة سعى مصر الإدارة العليا والمتوسطة من قيادات محل الدراسة إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والكفيلة بزيادة (تطبيق نظام النافذة الواحدة).

ج- ضرورة الاهتمام بتوفير مناخ عمل وتهيئة بيئة عمل تساعد العاملين على العمل وتزيد نسبة ولائهم للشركة والعمل على زيادة بذل الجهد من أجل الارتقاء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة .

د- تنمية تطبيق نظام النافذة الواحدة على كافة المستويات الإدارية داخل مصر

ه- ضرورة تعزيز ودعم الموظفين في تطبيق نظام النافذة الواحدة